

تقریر لوشتر

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الشروق

القاهرة - كولامبور - جاكرتا

ترجمة: أيمن على

تقرير لوشتر

مكتبة الشروق

مقدمة الناشر

حدثت طفرة في الفترة الأخيرة في مجال الاتصال والإعلام ، فظهرت مصطلحات مثل : تكنولوجيا المعلومات - ثورة المعلومات - العالم قرية واحدة - العولمة . . . إلخ . حيث يمكن لمحطات التلفزيون العالمية بث الأحداث من أي مكان ولأي مكان في العالم . ولذا نشاهد أهم الأحداث - وأنفها - عياناً بيانياً في التو واللحظة .

وكان التصور - أو الزعم - أن هذا سيؤدي إلى ذبوع الحقيقة واتساع رقعة حرية الرأي وضمائها ، ولكن اتضح لنا أن ثورة المعلومات وسهولة الاتصالات ونقل الأحداث ، لم تؤد إلى سيادة الحقيقة ومنع التزييف والتضليل ، وأن من يمتلك وسائل الإعلام هو وحده صاحب الحق في إبداء رأيه ، وأن هذه الوسائل لا يمكن أن تكون محايدة في القضايا التي تهملها ، حكومة كانت أم رأس مال .

وقد استقبل كلنتون في مكتبه البيضاوي سلمان رشدي (صاحب الأكاذيب الشيطانية) مؤكداً أنه قد فعل ذلك لا شيء إلا لتأكيد دعم الولايات المتحدة لحرية الرأي . كذلك استقبل رئيس وزراء بريطانيا نفس المؤلف ، في حين دعاه وزير خارجيته للعشاء في منزله ، انطلاقاً من نفس الموقف . فحرية الرأي - كما يرددون دائماً - أمر مقدس في الغرب ، بل ويكاد يكون هو المقدس الوحيد ، بعد سقوط كل المقدسات الأخرى !

وهنا يحق للمرء أن يسأل أنه : إذا كان الأمر كذلك ، فلمَ حوكم جارودي في باريس لمجرد أنه دعا في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» إلى بحث علمي محايد بخصوص عدد ضحايا أفران الغاز في العهد النازي ، وهل هم حقاً ستة ملايين أم لا ؟ وكانت النتيجة : أن قُدِّمَ للمحاكمة وأدين ، وأيد الاستئناف الحكم . فهل الإبادة النازية لليهود مسألة مقدسة لا يصح الخوض فيها؟ وهل هي أكثر قداسة من حرية الرأي؟ أم إن وسائل الإعلام الحديثة أخفقت في أن تبلغ كلنتون أو رئيس وزراء بريطانيا ما حدث لجارودي ، وأن هذا انتهاك لحرية الرأي والتساؤل والنقد؟

إن الإبادة النازية لليهود أو اضطهادهم مشكلة غربية ، فذلك جزء من غلط عام تتسم به الحضارة الغربية الحديثة تجاه الغير ، بدأ التعبير عن نفسه منذ القرن السادس عشر في البلاد التي «اكتشفها» الإنسان الأبيض : أمريكا الشمالية - أمريكا الجنوبية - أستراليا - نيوزيلندا ، ولا يزال يعبر عن نفسه في المجازر التي أقامها في فيتنام والجزائر والبوسنة ، والمجازر التي قام بها النازيون ضد الأقليات (العجر - العجزة - السلاف - اليهود . . . إلخ) ومع أن أسطورة الإبادة توطِّف حالياً لصالح الصهاينة وإسرائيل ، فإن إنشاء الدولة الصهيونية لا علاقة كبيرة له بهذا ، لأن فكرة إنشائها كانت مطروحة على الوجدان السياسى الغربى منذ القرن السابع عشر ، واتخذ القرار بتحويل الفكرة إلى واقع في بداية القرن العشرين كجزء من الإستراتيجية الغربية العامة لتقطيع أوصال العالم الإسلامى ، والتهام آسيا وإفريقيا .

ومع هذا ، تهمنا القضية كثيراً في عصر العولمة وادعاء سقوط

الحدود القومية وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفكار، وانتصار العلم ومركزيته، وهو ادعاء ليس له ما يسانده في الواقع، والشواهد كثيرة على ذلك، ويضم هذا الكتاب إحداها. فريد لوشر صاحب التقرير الذي ننشره في هذا الكتاب، هو خبير أمريكي في غرف الإعدام بالغاز، لم نعرف عنه انحيازات، ولم نعرف له لون سياسي محدد. ولكنه قد وجد نفسه في معترك السياسة حين نشر المؤلف الكندي إرنست زوندل كتاباً بعنوان: «هل مات ستة مليون يهودي حقاً؟»؛ فإذا به يُقدم للمحاكمة! طلب محامى زوندل من لوشر أن يُعد تقريراً عن أفران الغاز، فذهب ومعه طاقم من المساعدين، وعاد بتقريره المذهل الذي يبين فيه، بطريقة علمية فنية محايدة، استحالة استخدام تلك المنشآت المزعومة في إعدام ٦ مليون يهودي، فالإعدام بالغاز يتطلب مواصفات وترتيبات واحتياطات تكنولوجية وأمنية عالية الدقة شديدة التعقيد، وإلا جلب الغاز كارثة لكل من حوله، [كمن يحرق بيت من الخشب وسط غابة من البيوت الخشبية] وذلك محور التقرير والكتاب.

علاوة على ذلك، فالقتل بالغاز هو أعلى أنواع القتل تكلفة، الأمر الذى يجعل إعدام ٦ مليون حملاً اقتصادياً باهظاً، قد يجاوز أطماع ألمانيا النازية من وراء التوسع والحرب.

أضف لكل ما سبق استحالة أن يقوم جهاز ضخّم هائل بعملية إعدام ٦ مليون إنسان فى السر، ولا يُكتشف ذلك إلا فيما بعد، بواسطة أقوال متضاربة لحفنة من الشهود والمتهمين فى المحكمة.

إن ضجيج آلاف المقالات في الجرائد والمجلات والروايات والمسلسلات التليفزيونية والأفلام الدرامية عن ضحايا الهولوكوست يغطي على كل شيء ، فتضيع الحقيقة ، وتُهدر حرية الرأي والنقد ، أهم مقدسات العالم الغربي ، كما يزعمون .

عادل المعلم

تصدير

هناك مقولة شائعة مفادها أن أول ضحايا أي حرب هي الحقيقة . ولأن الحرب العالمية الثانية طالت مدتها (١٩٣٩-١٩٤٥) فقد سقطت فيها حقائق كثيرة، ليست أولها ولا آخرها أسطورة حرق ملايين اليهود على أيدي النازيين الألمان خلال الحرب . ولأن المنتصر غالباً هو الذي يفرض تصورات ومواقفه، ولأن التاريخ يكتبه المهيمون وأصحاب القوة والسلطة والنفوذ؛ تضع حقائق كثيرة أو تُشوّه وتزوّر بما يعلي من شأن المسيطرين .

ومنذ أكثر من نصف قرن كادت ما تسمى بمحرقة اليهود في المعسكرات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، أن تكون أضخم أسطورة في القرن العشرين؛ حيث لا يخلو منهج دراسي في مدارس الدول الغربية - ومن تنقل مناهجها من دول العالم - من حديث المحرقة ضمن كتب التاريخ - وربما الأدب أيضاً - التي يتلقاها التلاميذ . وهكذا نشأت أجيال تشكّل الآن غالبية سكان العالم، تسلم بالرواية الصهيونية الأسطورية لإعدام الألمان النازيين لملايين اليهود خلال الحرب العالمية الثانية .

بدأت أتعرف إلى كتابات كثيرة في الغرب، تناقش بعقلية نقدية أسطورة المحرقة النازية لليهود وتحاول وضعها في سياق صحيح ضمن

وقائع الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تنزع عنها تلك الهالة الأسطورية التي ساهم الحلفاء المنتصرون في الحرب في ترسيخها ربما أكثر من قادة الصهيونية اليهودية .

ويعود كثير من الفضل في ذلك لمجموعة الباحثين، الذين أسسوا معهد المراجعة التاريخية في لوس أنجلوس في الثمانينات، وأصدروا بضعة أعداد من مجلة المراجعة التاريخية قبل أن يشب حريق في معيهم، يأتي على كل قدراتهم وإمكاناتهم المادية ويعطل مشروعاتهم .

وإلى جانب المقالات والدراسات والبحوث، كان أفضل وأوضح تعبير عن جهود هؤلاء «التصحيحين التاريخيين» تلك الندوات المفتوحة التي شهادتها محاكمة الكاتب إرنست زوندل في تورنتو بكندا عام ١٩٨٨، وكان زوندل يحاكم بسبب مقال نشره؛ يمحس فيه أرقام اليهود الذي لقوا حتفهم على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية، ويشكك في رقم الملايين الستة لعدم واقعيته، دون أن ينفي وقوع المذابح، أو يقلل من فظاعة الجرم .

وضمن محاكمة زوندل تلك لجأت هيئة الدفاع إلى المحاولة التي تمخضت عن «تقرير لوشر» الذي بين أيدينا في أول عملية تقييم علمي (هندسي/ كيمائي) لمواقع معسكرات الاعتقال النازية التي تقول الرواية المعتمدة غربياً/ صهيونياً: إنها شهدت حرق النازيين الملايين اليهود .

ويصف المفكر الفرنسي روجيه جارودي محاكمة زوندل قائلاً:

«تعد محاضر هذه المحاكمة مصدراً نادراً لأي مؤرخ أمين ونزيه، إذ تتيح له فرصة الاطلاع على مختلف العناصر التي دار حولها النقاش. ومما يضاعف من قيمة الآراء التي عرضها جميع المشاركين، أن كل طرف كان يتحدث وهو يضع في حسابه أنه عرضة للنقد المباشر والفوري من الأطراف الأخرى»(*) .

وليست تلك بالطبع الانتقادات الوحيدة التي برزت لتحاجج الرواية التقليدية لأسطورة المحرقة. والأمثلة كثيرة على ذلك .

ويشير الدكتور عبدالوهاب المسيري في كتابه «الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ» إلى عدد من هذه الكتابات النقدية قائلاً: «وقد صدرت في السنوات الأخيرة عدة كتب ودراسات تدور حول هذا المحور:

١- كتب پول راسينيه في الخمسينيات دراسة ضخمة بعنوان أسطورة غرف الغاز. وكان المؤلف قد رُحِّل إلى أحد معسكرات الاعتقال. وفند في كتابه وجود مثل هذه الغرف أساساً، وبيّن أنها أكذوبة تاريخية، وأورد إحصاءات ديموجرافية (رسمية) عن عدد اليهود في كل أوروبا قبل الحرب وبعدها، وعقب صدور الكتاب حُومك راسينيه ونشره وعوقب بالسجن (مع إيقاف التنفيذ) كما فرضت عليه غرامة مالية فادحة .

٢- من أهم الكتب التي صدرت في هذا المجال كتاب البروفيسور أرثر

(*) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، دار الشروق ١٩٩٨، ص ١٩٧ .

باتس الأستاذ بجامعة نورث ويسترن (أكذوبة القرن العشرين) الذي يثير الشكوك بخصوص عملية الإبادة نفسها. ولا يزال البروفيسور باتس يدرس في الجامعة في الولايات المتحدة.

٣- أصدر روبرت فوريسون - أستاذ الأدب في جامعة ليون - سلسلة مقالات، ثم مؤلفاً كبيراً كتب مقدمته اللغوي الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي يثبت أنه لم تكن هناك أصلاً أفران غاز.

٤- تقدم هنري روكيه برسالة للدكتوراه إلى جامعة نانت يشكك فيها في وجود غرف الإعدام بالغاز (زيكلون - ب). وقد أجازت الجامعة الرسالة ومنحته الدرجة العلمية بامتياز. ولكن الحكومة الفرنسية ألغت قرار اللجنة وسحبت منه الدرجة. ويعد هذا التدخل سابقة ليس لها مثيل في تاريخ الجامعات الفرنسية الذي يمتد ألف عام.

٥- أصدر ستاجليش، أحد قضاة مدينة هامبورج، كتاباً بعنوان «أسطورة أوشفيتز». والكتاب هو رسالة الدكتوراه التي كان القاضي قد قدمها إلى جامعة جوتينجن وتوصل فيها إلى أن كثيراً من النصوص وشهادات الشهود حول معسكر أوشفيتز تفيد أن ما هو شائع عما كان يجري فيه، غير صحيح بالمرّة ومليء بالتناقضات. وقد أجازت الدكتوراه بالفعل. وما إن صدر الكتاب، حتى قررت الجامعة سحب الدكتوراه من القاضي. كما أصدرت السلطات القضائية قراراً بخصم ١٠٪ من راتبه.

٦- يتعرض المؤرخ البريطاني ديفيد إرفنج للمطاردة منذ نهاية الثمانينيات لأنه ينكر الإبادة، رغم أن مجلة «ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس» وصفته بأنه «يعرف عن الاشتراكية الوطنية (أي

النازية) أكثر من أي عالم متخصص في هذا الحقل»، وأشارت إلى كتابه عن حرب هتلر بأنه «أحسن دراسة عن الجانب الألماني في الحرب». ورغم كل هذا، طرد من كندا وبعد ذلك من أستراليا، ومنع من إلقاء محاضراته فيهما. وأصدرت إحدى المحاكم الألمانية حكماً بتغريمه عشرة آلاف مارك لمجرد أنه نفى أن اليهود كانوا يموتون في غرف الغاز في معسكر أوشفيتز»(*) .

ويعلق روجيه جارودي في كتابه السابق الإشارة إليه على تلك المحاولات للمراجعة التاريخية قائلاً:

«والملاحظ أن كتابات المؤرخين والباحثين الذين شككوا في مقولات الإبادة أو انتقدوها لم تقابل بأي تفنيد نقدي أو تمحيص علمي أو نقاش موضوعي، وكان مصيرها هو الصمت والتجاهل في أحسن الأحوال، والقمع والاضطهاد في السيئ منها.

ولكن، مهما استمر هذا القمع وذلك الصمت المريب إزاء الأبحاث التي تنطلق من رؤية نقدية، واستمر في المقابل فيض التمويل والتسويق الإعلامي لمقولات المدافعين عن المحرمات التي لا تمس، فلن يزول في نفسي الشك والارتباب في صحة هذه المقولات، بل وليس من شأن موجة التحامل والتحيز السائدة حالياً إلا أن تعزز لدي هذه الشكوك.

فقد سبق لي أن واجهت نفس النوع من التحامل والتحيز منذ ١٤

(*) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، دار الشروق ١٩٩٧، ص ٩٦ - ٩٧. وتجري الآن محاولات محمومة لمحاكمة المؤرخ في ألمانيا!

عاماً في سياق القضية التي رفعتها ضدي «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» في عام ١٩٨٢ ، لأنني تجرأت على القول بأن الغزو الإسرائيلي للبنان يعد جزءاً لا يتجزأ من نهج الصهيونية السياسية» (*)

إلا أن أهم ما يتوصل إليه الدكتور المسيري في كتابه السابق الإشارة إليه ، هو أن النازية ليست إلا نتاجاً طبيعياً لتطورات الحضارة الغربية ، ويضع بالتالي كل ممارساتها في سياق تطور الحضارة الغربية ، ويقول في هذا الصدد : «ولكن العنصر الحاسم - في تصورنا - في ظهور النزعة الإبادية (ضد اليهود وغيرهم من الأقليات والجماعات والشعوب) هو الرؤية الغربية الحديثة للكون . وهي رؤية يمكن وصفها بإيجاز شديد بأنها رؤية مادية واحدية (حلولية كونية) تعود جذورها إلى عصر النهضة في الغرب . وقد اتسع نطاقها وازدادت هيمنتها إلى أن أصبحت النموذج التفسيري الحاسم مع منتصف القرن التاسع عشر ، عصر الإمبريالية والداروينية والعنصرية .

وقد بدأت هذه الرؤية بمرحلة إنسانية هيومانية وضعت الإنسان في مركز الكون وتبنت منظومات أخلاقية مطلقة ، تنبع من الإيمان بالإنسان باعتباره كائناً مختلفاً عن الطبيعة/ المادة ، سابقاً عليها ، له معياريته ومرجعياته وغائته الإنسانية المستقلة عنها (وهذا شكل من أشكال العلمانية الجزئية) . ولكن هذه الرؤية الإنسانية المادية تطورت من خلال منطق النسق المادي الذي يساوي بين الإنسان والطبيعة من خلال تصاعد معدلات الحلولية والعلمنة وانفصال كثير من مجالات

(*) جارودي ، المرجع نفسه ، ص ١٧٨ .

النشاط الإنساني (الاقتصاد - السياسة - الفلسفة - العلم) عن المعيارية والمرجعية والغائية الإنسانية، إلى أن فقد الإنسان مركزيته ومطلقيته وأسبقيته على الطبيعة/المادة، وتحول إلى جزء لا يتجزأ منها، وأصبح هو الآخر مادة منفصلة عن المرجعية والغائية والمعيارية الإنسانية (وهذه هي العلمانية الشاملة)» (**).

ويعد كتاب الدكتور المسيري أفضل محاولة لوضع - ليس فقط المحرقة - ولكن النازية كلها، وكذلك الصهيونية اليهودية، في سياقها الفكري الحضاري. وبالكتاب ملحق كامل بالمصطلحات التي يستخدمها د. المسيري وتوضح لها في سياق جهوده، وغيره من المفكرين العرب والمسلمين الذين يحاولون وضع أسس تفكير عربي مستقل غير تابع أو مقلد.

ورغم أن الرؤية الفكرية والسياق الحضاري هي الهم الأساسي للمسيري، فإن استعراضه لتطور الاشتراكية الوطنية (النازية) وبروز هتلر، يشير إلى أن النازية كانت كذلك تطوراً سياسياً طبعياً في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. كما أن جارودي يشير في كتابه إلى مساعدة الغرب لهتلر ويقول:

«وعندما حصل هتلر مع حلفائه السياسيين على الأغلبية المطلقة في الرايخستاج (البرلمان) كانت دوائر المال في أمريكا وإنجلترا وفرنسا هي التي ساعدته على بناء قواه العسكرية» (**).

(*) المسيري، المرجع نفسه، ص ٢٦ - ٢٧.

(**) جارودي، المرجع نفسه، ص ١٢٣.

ويلخص جارودي والمسيرى في كتابيهما علاقة قادة الحركة الصهيونية بالنازية . وتلك حقائق نشرت بالفعل حتى في صحافة الدولة العبرية .

ومن المهم الإشارة إلى أن أيًا من هذه الكتابات النقدية لا تنفي الجرم النازي بحق الإنسانية ، وإن كانت تحاول وضعه في سياقه وتفنيد الأسطورة اليهودية .

ومما يعزز مسئولية الغرب بأكمله عن ترسيخ الأسطورة وترويجها ، هو محاولة التغطية على الجرائم الأخرى التي ارتكبها الحلفاء في أثناء الحرب العالمية ، والتي لا تقتصر فقط على إلقاء القنبلة الذرية الأمريكية على اليابان دون مبررات عسكرية كافية .

ويبدو أن ما سمي بفكرة «الحل النهائي» التي يقال إنها بحثت في مؤتمر فانس عام ١٩٤٢ ، كانت متسقة تمامًا مع التوجه الأوروبي العام بالتخلص من اليهود بنقلهم خارجها بطريقة تختلف عن قضاء الأوروبيين على الهنود الحمر (السكان الأصليين لأمريكا) . وهكذا تبدو فكرة نقل اليهود إلى مدغشقر أقرب للدقة في أنها كانت مغزى «الحل النهائي» الذي اعتمده الألمان في البداية ، ثم فضلوا عليه معسكرات العمل بالسخرة ، مع نيل الحرب من قوة الاقتصاد الألماني وقدرته على التعبئة العسكرية .

ومهما كان الأمر ، فليس الغرض من المراجعة التاريخية هو التهوين من حجم مآسي الحرب العالمية الثانية . وكما يقول جارودي

«فقتل إنسان واحد برئ، يهودياً كان أو غير يهودي، هو جريمة في حق الإنسانية بأسرها» (**).

وينتهي المسيري في استعراضه لمواقف الغرب من محاولات إعادة قراءة تلك الأسطورة بروية نقدية قائلاً:

«وقد وصل هذا الاتجاه إلى ذروته (أو هَوْتَه) مع صدور قانون فابيوس (رقم ٤٣) في مايو ١٩٩٠ المسمى «قانون چيسو»، (وهو اسم النائب الشيوعي الذي تبنى هذا القانون). ويحرم هذا القانون أي تشكيك في الجرائم المقترفة ضد الإنسانية بإضافة المادة ٢٤ مكرر إلى قانون حرية الصحافة لعام ١٨٨١، وجاء فيها: «يُعاقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢٤، كل من يُنكر وجود أي من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كما وردت في المادة ٦ من النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن الموقع في ٨ أغسطس ١٩٤٥» (**).

وتلك هي الفقرة التي حوكم استناداً إليها المفكر روجيه جارودي عام ١٩٩٧. وكانت محاكمته، ومتابعتي لها، ولقائي مع المحامي المصري د. على الغتيت، الذي تطوع للمشاركة في المحاكمة في باريس، السبب وراء تفكيري في ترجمة تقرير لوشتر. وكنت قد حصلت على نسخة منه عام ١٩٩٣ عندما كنت في نيويورك، من صديق أمريكي تردد من قبل في أن يرسله لي بالبريد. وقرأت التقرير

(*) (جارودي، المرجع نفسه، ص ٢١١).

(**) (المسيري، المرجع نفسه، ص ٩٧).

واحتفظت به حتى كانت محاكمة جارودي بعد نشر الكتاب الذي ترجمه للعربية الصديق العزيز : محمد هشام .

عندئذ فكرت في أهمية نقل التقرير إلى اللغة العربية ، ليكون مصدراً علمياً لكل من يبحث في تلك الفترة التاريخية ، ولكل من يتناول تلك الأسطورة الغربية/ الصهيونية المسماة بالحرقة .

وأملني أن يكون ذلك الجهد البسيط مفيداً .

والله من وراء القصد .

أيمن على

القاهرة ، أبريل ١٩٩٩

مقدمة

بقلم د. روبرت فورسيون - محامى إرنست زوندل

يبلغ فريد أ. لوشر من العمر خمسة وأربعين عامًا، وهو مهندس يعيش في مدينة بوسطن بولاية ماساشوستس، وتخصصه هو تصميم وإنشاء معدات الإعدام المستخدمة في معظم سجون الولايات المتحدة الأمريكية. ومن مشروعاته الشهيرة تصميم غرفة جديدة للإعدام بالغاز في سجن ولاية ميسوري في مدينة جيفر سون .

في يناير (كانون ثان) عام ١٩٨٨ كنت في توزتو بكندا، أساعد في الدفاع عن إرنست زوندل، وهو كندي من أصل ألماني يُحاكم بتهمة ترويج أخبار كاذبة، بعد أن نشر كتيباً بعنوان «هل قتل ستة ملايين حقاً؟». وقد ناقش زوندل المقولة السائدة بأن النازيين قتلوا ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك في غرف إعدام بالغاز، استخدم فيها بشكل أساسي غاز سيانيد الهيدروجين (غاز زيكلون ب).

وكان إرنست زوندل قد حُكم بنفس التهمة في عام ١٩٨٥ واستمرت محاكمته سبعة أسابيع وانتهت بالإدانة والحكم عليه بالسجن خمسة عشر شهراً. وفي يناير (كانون ثان) عام ١٩٨٧ قضت محكمة الاستئناف في أونتاريو بنقض الحكم السابق، الذي استند إلى

أخطاء قانونية وأمرت بإجراء محاكمة جديدة، وبدأت المحاكمة في ١٨ يناير ١٩٨٨ .

بدأ أول حوار بيني وبين فريد لوشر في بوسطن في الثالث والرابع من فبراير شباط عام ١٩٨٨ . وقد أدهشتني براعة إجاباته عن أسئلتني ، وقدرته على شرح كل التفاصيل التي تتعلق بعمليات الإعدام بالغاز . وقد أكد لي خطورة الإعدام بغاز سيانيد الهيدروجين بشكل خاص .

وقد بدأ استخدام هذا الغاز في عمليات الإعدام في الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ ، ومع ذلك لا تزال هناك مشاكل كثيرة في تصميم غرف الإعدام بالغاز حتى عام ١٩٨٨ ، بما في ذلك مشاكل تسرب الغاز . وقد لاحظت أن فريد لوشر لم يشكك في المقولة التقليدية بشأن المحرقة اليهودية .

بعد عودتي من بوسطن إلى توزتو ، وبعد أن أبلغت أرنست زوندل بمناقشاتي مع فريد لوشر ، قرر زوندل أن يطلب من لوشر ، أن يعد رؤية علمية حول ما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز في أوشفيتز وبركناو وميدانك .

وقبل فريد لوشر المهمة بعد يومين قضاها في توزتو يطلع فيهما على الصور التي التقطت لمعسكرات الاعتقال من الجو في أثناء الحرب العالمية ، ورسومات المحارق ، وما يُقال إنها غرف الإعدام في تلك المعسكرات ، وكذلك الوثائق المتعلقة بغاز زيكلون ب ، والصور التي التقطها الباحث السويدي ديتليب فلدر للواقع في السبعينيات .

في الخامس والعشرين من فبراير شباط عام ١٩٨٨ ، توجه فريد لوشر وزوجته كارولين ومعه رسّام المواقع هوارد ميللر والمصور السينمائي يورجن نيومان والمترجم تيدودور رودولف - مترجم اللغة البولندية - توجهوا إلى بولندا . وعادوا من هناك بعد ثمانية أيام وتحديدًا في الثالث من مارس آذار . ولدى عودته قام لوشر بكتابة تقريره المكون من ١٩٢ صفحة بما فيها الملاحق . وكانت استنتاجاته واضحة :

يثبت الدليل القوي أنه لا توجد غرف إعدام بالغاز في أوشفيتز أو بركناو أو ميدانك، وما يُقال عنها غرف إعدام في تلك المواقع لا يمكن أن تكون أستخدمت في ذلك الوقت، ولا يمكن استخدامها الآن، ولا حتى التفكير في استخدامها كغرف إعدام بالغاز .

وفي يومي ٢٠ ، ٢١ أبريل نيسان عام ١٩٨٨ وقف فريد لوشر في مكان الشاهد في المحكمة في توزتو . وفي البداية أجاب عن أسئلة محامي الدفاع عن زوندل ، دوجلاس هـ كريستي معاونة باربارا كولاسكا وكلتي زوبكو . وبعد ذلك قام بمثل الادعاء في المحكمة جون بيرسون باستجواب لوشر ، وكان يعاون بيرسون مدّع عام آخر ، وكان الاثنان يتشاوران طوال الجلسة مع المستشارين اليهود الذين جلسوا خلفهما في قاعة المحكمة .

وجرى الاستجواب والمساءلة في حضور قاضي وهيئة محلفين من أحد عشر عضواً . وكان التوتر الشديد يخيم على جو المحكمة .

وكنـت أجلس بجوار عدد من خبراء الحركة التصحيحية منهم د. وليام ليندسي الذي شغل منصب كبير الباحثين الكيميائيين في شركة دوبيون كوربورشين قبل إحالته للتقاعد عام ١٩٨٥ . وكان كل فرد في قاعة المحكمة ، بغض النظر عن وجهة نظره الشخصية في الموضوع محل النقاش ، يدرك تمامًا - في اعتقادي - أنه يشارك في حدث تاريخي ، ألا وهو نهاية أسطورة محارق الغاز .

كانت المحكمة قد استمعت في اليوم السابق إلى شهادة مدير سجن ولاية ميسوري بل أرمونتروت ، التي شرح فيها الترتيبات وخطوات التشغيل لغرف الإعدام بغاز السيانيد .

وبدا واضحًا لكل مستمع مهتم أنه إذا كان صعبًا جدًا إعدام شخص واحد بهذه الطريقة ، فإن إعدام مئات الآلاف من الأشخاص على أيدي الألمان باستخدام غاز زيكلون ب ، يُعد من رابع المستحيلات .

بعد شهادة لوشر ، وقف على منصة الشهود د. جيمس روث ، الحاصل على الدكتوراه من جامعة كونيل ومدير معامل ألفا للتحليلات في أشلاند بماساشوستس . وأدلى د. روث بشهادته حول تحليل العينات التي أخذت من الحوائط والأرضيات والأسقف والمواقع الأخرى في ما تسمى غرف الإعدام بالغاز في أوشفيتز ١ وبركناو . وقد كشفت الاختبارات إما عن عدم وجود أي آثار لغاز السيانيد ، أو وجودها بمعدلات طفيفة جدًا . الاستثناء الوحيد كان في العينة رقم ٣٢ التي أخذت من غرفة إزالة القمل رقم ١ في بركناو .

ونتائج الاختبارات العملية موضحة في الملحق رقم ١ للتقرير، وعُرضت أمام هيئة المحلفين بواسطة جهاز عرض ضوئي (پروجكتور).

كان الفارق بين معدل أثار السيانيد في عنبر إزالة القمل وآثاره فيما تُسمى غرف الغاز واضحاً. وفي رأيي أن معدلات السيانيد الطفيفة جداً التي وُجدت في بعض العنابر، ربما كانت نتيجة تطهير تلك المنشآت بالرش خلال الحرب.

أظنني أول من أشار إلى أن أي دراسة لغرف الإعدام بالغاز الألمانية باستخدام غاز زيكلون ب، يجب أن تبدأ بدراسة غرف الإعدام بالغاز الأمريكية. فقد كنت بدأت عام ١٩٧٧، بمساعدة صديق أمريكي هو أيوجني س. بروجر، وهو محام في نيويورك، بدأت بحثاً في هذا المجال. وفي أثناء البحث حصلت على معلومات من ستة سجون أمريكية هي: سان كوينتي في كاليفورنيا، وجيفرسون سيتي في مسوري، وسانتا في نيو ميكسيكو، والاي في نورث كارولينا، وبالتيمور في ماريلاند، وفلورنس في أريزونا. واضطرت في ذلك الوقت إلى التوصل لنتيجة وحيدة، وهي أنه لن يكون بمقدور أحد أن يحسم ما إذا كانت تلك التي يُقال عنها غرف الغاز الألمانية للإعدام قد استُخدمت بالطريقة التي تُوصف بها في أدبيات المحرقة سوى خبير في شؤون غرف الإعدام بالغاز الأمريكية.

وعلى مدى السنوات التالية كنت أشير في مقالاتي حول غرف الغاز الألمانية إلى غرف الغاز الأمريكية، ومن بين تلك المقالات مقالة بعنوان «إشاعة أوشفيتز ومشكلة غرف الغاز» والتي نُشرت في ٢٩

ديسمبر كانون أول عام ١٩٧٨ في صحيفة لوموند الفرنسية ، ومقالة مطولة نُشرت في أغسطس آب عام ١٩٧٩ في الفصلية الإيطالية استوريا الاستراتا . وفي سبتمبر أيلول عام ١٩٧٩ قمت بزيارة غرفة الإعدام بالغاز في بالتيemor ماريلاند ، وحصلت على ثماني صور للغرفة ووثائق إضافية . بعد ذلك ، وفي اجتماع عُقد في نيويورك برئاسة فريتس برج ، عرضت دفتر إجراءات غرفة الغاز في سجن بالتيemor وناقشت أبعادها . وفي عام ١٩٨٠ في العدد الأول من مجلة المراجعات التاريخية (جورنال أو ف هستوريكال ريفيو) نشرت مقالة بعنوان «آليات الإعدام بالغاز» وصفت فيها بالتفصيل خطوات الإعدام في غرف الغاز المتبعة في الولايات المتحدة . وفي العام نفسه نشرت الصور الثماني لغرف الغاز في بالتيemor في «الحقيقة التاريخية أم الحقيقة السياسية؟» . وبدأت شريط الفيديو الذي أعدته عام ١٩٨٢ بعنوان «مشكلة غرفة الإعدام بالغاز» بتحليل لغرف الإعدام بالغاز في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٨٣ أعددت كتاباً بالإنجليزية عن الجدل حول المحرقة لمعهد المراجعة التاريخية في لوس أنجلوس كان مقررأ أن يتضمن - للمرة الأولى - قائمة بالأسئلة التي طُرحت على العاملين في السجن وإجاباتهم عنها ، إلا أن الكتاب لم يُنشر على الإطلاق ! ففي الرابع من يوليو تموز ١٩٨٤ ، أي في عيد الاستقلال الأمريكي ، أشعل حريق متعمد في أرشيف المعهد . وأني ذلك الحريق على قدرات المعهد المالية ، وبالتالي ألغى عدد من المشروعات من بينها مشروع كتابي .

لقد اتضح أن المحرقة مشكلة ذات أبعاد هائلة ، إلا أن هذا العملاق ، عملاق على أقدام من طين ، كما وصفه د . أرثر بتس في كتابه « القرن العشرين » .

وللتعرف على أقدام الطين، على المرء أن يذهب إلى معسكر أوشفيتز للاعتقال في بولندا. وكما يقول د. ويلهلم ستاجليش، فإن «نظرية الإعدامات تُثبت أو تنفى بالتحقق من الادعاء بأن أوشفيتز كان مصنعاً للموت».

وبالنسبة لي يتركز الغموض المحيط بأوشفيتز في ٦٥ متر مربع، هي مساحة ما يُقال عنها غرفة الإعدام بالغاز في أوشفيتز، و ٢١٠ متر مربع، هي مساحة ما يُقال عنها غرفة الإعدام بالغاز في بركناو. وكان من المفترض أن تُفحص هذه الـ ٢٧٥ متراً مربعاً على يد خبراء الطب الشرعي من جانب الحلفاء فوراً بعد الحرب، إلا أن مثل هذا الفحص لم يتم، لا وقتها ولا حتى الآن. وكانت رئاسة مفتش الطب الشرعي البولندية جان سن قد طلبت إجراء بعض الفحوصات لأوشفيتز، ولكن ما يُقال عنها غرف الإعدام لم تُفحص.

كانت أبحاث الحركة التصحيحية قد أوضحت أن الأماكن التي يُقال إنها كانت غرف إعدام بالغاز لا يمكن أن تكون استخدمت لهذا الغرض. وكان دتلييب فلدر قد نشر صوراً توضح مدى اهتراء فتحات التهوية والأبواب في غرف الغاز وعدم وجود أي أثر لبقع زرقاء بروسية على الحوائط.

وكنت قد اكتشفت بنفسي عام ١٩٧٥ في أرشيف متحف ولاية أوشفيتز (الذي يخضع لحراسة مشددة من جانب المسؤولين) الرسوم الإنشائية لتلك العنابر التي يُقال عنها غرف غاز، وكنت أول من نشرها في عدد من الكتب والمقالات. كذلك عرضت تلك الرسوم في أول مؤتمر لمعهد المراجعة التاريخية في لوس أنجلوس عام ١٩٧٩، وكان أرنست زوندل حاضراً في ذلك المؤتمر. لقد كانت تلك العنابر،

في الحقيقة، والتي يُقال عنها غرف إعدام بالغاز مستودعات للجثث (مشارح) أو كما كان موضعاً على الرسومات الأصلية «ملحقاً لعنبر حرق الجثث رقم ١» [والذي تحول فيما بعد إلى ملجأ من الغارات الجوية] و«ملحقاً لعنبر الجثث رقم ٢».

مع ذلك، وللحصول على تأكيد علمي موثق لما يفرض علينا استعمال العقل الاقتناع به، ولما كشفت عنه وثائق ونتائج البحوث التصحيحية، كان من الضروري البحث عن متخصص في غرف الغاز الأمريكية. وقد حاولت جاهداً الحصول على ذلك المتخصص إلا أنني، وبصراحة، كدت أفقد الأمل في العثور على شخص ليس فقط متخصصاً وخبيراً في تكنولوجيا غرف الإعدام بالغاز، بل كذلك على قدر من الشجاعة يجعله يقبل القيام بمثل هذا البحث في بلد شيوعي، وأن يقوم بنشر نتائج بحثه لو اتفقت مع نتائج البحوث التصحيحية. ولحسن الحظ خاب ظني.

لقد كان فريد لوشر هذا المتخصص. وقد ذهب إلى بولندا وقام بالفحص وكتب تقريره ووقف للشهادة أمام محكمة في كندا لصالح إرنست زوندل. ولا شك أنه بما قام به قد دخل التاريخ.

وفريد لوشر رجل متواضع لكنه صاحب عزيمة، وحديثه محدد المعاني، ويمكنه أن يكون أستاذاً جامعياً ممتازاً، ولديه موهبة حقيقية تمكنه من أن يجعل مستمعيه يفهمون تفاصيل أي مشكلة عويصة. وعندما سألته عما إذا كان خائفاً من أي عواقب خطيرة أجاب «الحقيقة هي الحقيقة».

وبعد قراءته لتقرير لوشر، قال المؤرخ البريطاني الشهير ديقيد إرفنج في ٢٢ أبريل نيسان ١٩٨٨ في أثناء شهادته في تورنتو: إن

التقرير وثيقة «مدوية» ستصبح مصدراً ضرورياً لأي مؤرخ يكتب في المستقبل عن الحرب العالمية الثانية.

وبدون محنة إرنست زوندل، ما كان لأي مما اتضح الآن أن يكون. لقد ضحّى زوندل بكل شيء مقابل الوصول إلى الحقيقة والدقة التاريخية، ويعيش في ظروف غاية في الصعوبة ويواجه أعداء أقوياء ومتسلطين. والضغط الذي يتعرض له زوندل دائم، ويتخذ أشكالاً غير متوقعة ومرعبة أحياناً. إلا أن لديه شخصية قوية، إنه يعرف كيف يحلل أي موقف معين، وأن يقيم عوامل القوى وأن يستفيد مما يواجهه. إن بإمكان زوندل أن يجتذب ويحشد أناساً أكفاء من مختلف أنحاء العالم. إنه رجل عظيم عبقرى يمزج بين العقل الحاد، والتفهم الكامل للناس والمواقف.

وربما يُسجن زوندل مرة أخرى بسبب أبحاثه ومعتقداته (*)، أو ربما يهددونه بالترحيل. كل هذا ممكن، فأني شيء ممكن أن يحدث عندما تكون هناك أزمة ثقافية وإعادة ترتيب لمفاهيم تاريخية لها تلك الأبعاد. إن حركة التصحيحية التاريخية هي أكبر مغامرة ثقافية في نهاية هذا القرن. ومهما حدث، فإن إرنست زوندل هو المنتصر. إنه المناضل السلمي الذي حقق انتصاره بقوة العقل والإقناع.

د. روبرت فورسيون

١٩٨٨/٤/٢٣ توزتو

(*) في ١١/٥/١٩٨٨ قضت هيئة المحلفين بإدانة إرنست زوندل بنشر أخبار خاطئة عن المحرقة، وحُكم عليه بالسجن تسعة أشهر وأُفرج عنه بكفالة بعد توقيعه على تعهد بعدم الكتابة أو الحديث عن المحرقة. وهكذا انضم زوندل إلى جاليليو، ومن بعده جارودي، ومن قبله وبعده إرفنج.

تقریر لوشتر

المدخل

في فبراير شباط من هذا العام (١٩٨٨) اتصل بي الدكتور روبرت فورسيون، نيابة عن إرنست زوندل وطلب مني التفكير في مهمة فحص وتقييم عنابر حرق الجثث، وما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز استخدمها النازيون في بولندا، وتقديم رأي هندسي حول قدرات المواقع وكفاءتها. وبعد لقاء مع زوندل ومحامي الدفاع عنه دوجلاس هـ. كريستي ومناقشة المشروع، أبلغت أن نتائج فحوصاتي ستستخدم في القضية المرفوعة من الادعاء العام ضد إرنست زوندل أمام المحكمة في توزتو. وبناء عليه، تم الاتفاق على أن يشمل البحث معسكرات أوشفيتز وبركناو وميدانك، وملحقاتها من عنابر حرق جثث وما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز، وقبلت المهمة. وفي يوم ١٩٨٨/٢/٢٥ اصطحبت معي فريقاً واتجهت إلى بولندا. وتكون الفريق مني وزوجتي كارولين لوستر، ورسّام المواقع هوارد ميللر، والمصور السينمائي يورجن نيومان، ومترجم البولندية تيودور رودولف. وعدنا يوم ١٩٨٨/٣/٣ بعد إجراء الفحوصات على المنشآت المطلوبة في أوشفيتز وبركناو وميدانك. وهذا التقرير والنتائج التي خلصنا إليها هي محصلة هذه الفحوصات التي تمت في بولندا.

الهدف

الهدف من هذا التقرير والفحوصات التي استند إليها هو التحقق

من أن ما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز ومنشآت حرق الجثث في المواقع الثلاثة في بولندا، واسمها أوشفيتز وبركناو وميدانك، كان بالإمكان استخدامها بالطريقة التي وُصفت بها في أدبيات المحرقة اليهودية. ويشمل هذا الهدف فحص المنشآت ذاتها وتصميم هذه المنشآت ووصف الإجراءات التي تمت في هذه المنشآت مع الأخذ في الاعتبار تحديد كميات الغاز المستخدمة، وكم مرة استخدمت (أي مرات الإعدام والتهوية)، والحجم المكعب للغرف والعناصر بالنسبة لتساعها للنزلاء، وخطوات التشغيل. ولا يشمل الهدف من هذا البحث تحديد أي أعداد لأشخاص ماتوا أو قُتلوا بطريقة غير الإعدام بالغاز، أو تحديد ما إذا كانت محرقة اليهود قد حدثت أم لا. علاوة على ذلك، لا يهدف هذا المؤلف إلى إعادة صياغة حادثة المحرقة بالمعايير التاريخية، بل الهدف ببساطة هو تقديم دليل علمي ومعلومات تم الحصول عليها من المواقع الفعلية، وطرح رأي يستند إلى كل المعلومات العلمية والهندسية والكمية المتاحة حول أهداف واستخدامات ما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز ومنشآت حرق الجثث بالمواقع التي تم فحصها.

الخلفية

يعمل الباحث الرئيسي وكاتب هذا التقرير متخصصاً في تصميم وإنشاء معدات الإعدام، وقام بتصميم وإعداد منشآت في الولايات المتحدة تستخدم في إعدام المجرمين المدنيين بواسطة غاز سيانيد الهيدروجين.

وقد قام الباحث بفحص المنشآت في أوشفيتز وبركناو وميدانك ،
وقام بعمل قياسات وأخذ عينات طب شرعي ، ودرس كل ما كُتب
عن تصميم المنشآت والإجراءات الخاصة بشركة دجش التي
قامت بمكافحة انتشار القمل بين النزلاء ، وعن غاز زيكلون ب وما
توافر عن خطوات الإعدام . ومعظم المواد التي اطلعنا عليها كانت
كتابات حصلنا عليها وراجعناها في المواقع المعنية في بولندا ،
بما فيها نسخ من الرسومات الأصلية لعنابر حرق الجثث V, IV, III,
II, I.

الإطار

يشمل إطار هذا التقرير الفحص المادي والمعلومات الكمية التي تم
الحصول عليها في أوشفيتز وبركناو وميدانك ، والوثائق التي قدمها
المسؤولون في المتاحف الثلاثة في المواقع المعنية ، ونسخاً من
الرسومات الخاصة بعنابر حرق الجثث V, IV, III, II, I وحصلنا
عليها من المتاحف ، والمواد المتعلقة بعمليات التطهير من القمل في
الغرف والمنشآت الخاصة بشركة دجش (بما في ذلك المعدات
والخطوات المتبعة مع غاز زيكلون ب) ، ووصفاً لإجراءات التشغيل
في المنشآت المعنية ، وعينات طب شرعي أخذت من عنابر حرق
الجثث المعنية . كما دخلت في إعداد هذا التقرير معلومات عن تصميم
غرف الإعدام بالغاز في الولايات المتحدة وإجراءات تشغيلها ، وذلك
من خبرة الباحث الشخصية وعمله في هذا المجال ، بالإضافة إلى
دراسة غرف حرق الجثث الأمريكية والإجراءات المتبعة فيها .

مستنداً إلى كل المعلومات السابقة، ركّز الباحث موضوع هذه الدراسة في تحديد :

(أ) قدرة ما يُقال عنها غرف الإعدام بالغاز في إنجاز عمليات القتل الجماعية للبشر باستخدام غاز زيكلون ب في أوشفيتز أوبركناو، وباستخدام أول أكسيد الكربون و/ أو غاز زيكلون ب في ميدانك .

(ب) قدرة عناصر حرق الجثث التي تم فحصها في إنجاز حرق ما قيل عنه من عدد الجثث البشرية في الفترة الزمنية محل الادعاء .

الملخص والنتائج

بعد دراسة المواد المتوفرة، وفحص وتقييم المنشآت الموجودة في أوشفيتز و برکناو ومیدانک، ومع خبرة ومعرفة بأسس تصميم وتشغيل غرف الإعدام بالغاز، ودراسة تكنولوجيا حرق الجثث، لا يجد كاتب هذا التقرير أي دليل على أن المنشآت التي يدعى أنها غرف إعدام قد أنشئت لاستخدامها في مثل هذا الغرض ، ويخلص - علاوة على ذلك - إلى أنه بسبب تصميم وإنشاء تلك المنشآت، لا يمكن أن تكون استخدمت - على الإطلاق - كغرف إعدام بالغاز .

هذا بالإضافة إلى أن تقييم منشآت حرق الجثث يفضي إلى دليل قاطع يتناقض مع حجم الجثث التي يُقال إنها أُحرقت في المدة الزمنية محل الادعاء . وبناء عليه، يكون الرأي الهندسي النهائي لواقع هذا التقرير هو :

أن أيا من المنشآت التي تم فحصها لم تُستخدم على الإطلاق في إعدام البشر، وأن عناصر حرق الجثث لم يكن في طاقتها على الإطلاق إنجاز حجم العمل الذي يُنسب إليها.

الوسائل

كانت الخطوات والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، واختبارات الأدلة الجنائية والتي استند إليها هذا التقرير كالتالي :

١ - مراجعة عامة ودراسة كل الأدبيات المتاحة .

٣ - فحص مادي مباشر، واختبارات طب شرعي للمنشآت محل البحث، بما في ذلك الحصول على معلومات مادية (قياسات ومعلومات عن الإنشاء) وأخذ عينات مادية من المواد (الطوب ومواد البناء) تم نقلها إلى الولايات المتحدة من أجل تحليلها كيميائيا .

٣ - دراسة المعلومات السمعية والمرئية (في الموقع) حول تشغيل المنشآت .

٤ - تجميع المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها .

٥ - تحليل هذه المعلومات التي توافرت ، ومقارنتها بمعلومات التصميم والتشغيل والإجراءات المعروفة والمثبتة ، ومتطلبات تشغيل وإنشاء غرف الغاز الحقيقية وعناصر حرق الجثث .

٦ - دراسة التحليل الكيميائي للمواد التي أخذت عيناتها من الموقع .

٧ - نتائج تستند إلى الأدلة التي تم الحصول عليها .

استخدام غاز سيانيد الهيدروجين، وزيكلون ب كمطهرات غازية

أُستخدم غاز سيانيد الهيدروجين (أو حمض الهيدروسيانيك) كمطهر غازي حتى من قبل الحرب العالمية الأولى . وقد استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إلى جانب البخار والهواء الساخن خلال الحرب العالمية الثانية، إلى جانب مادة دي . دي . تي . ويُصنع سيانيد الهيدروجين بتفاعل كيميائي بين سيانيد الصوديوم وحمض الكبريتيك المخفف . ويتج من التفاعل الكيميائي غاز سيانيد الهيدروجين، بينما يتبقى حمض البروسيك (حمض الهيدروسيانيك)، ويجري هذا التفاعل غالباً في حاوية محكمة من السيراميك .

وقد استخدمت هذه العملية للقضاء على الحشرات والطفيليات على متن السفن وفي المباني وفي غرف وعناصر مصممة خصيصاً لهذا الغرض . ويجب في هذه الحالات اتباع اعتبارات خاصة في التصميم والتشغيل لضمان سلامة القائمين على التشغيل . ويُعد غاز سيانيد الهيدروجين من أقوى وأخطر المطهرات الغازية . وكانت كل الجيوش والهيئات الصحية في العالم أجمع تستخدم مباني أنشئت خصيصاً أو عدلت لهذا الغرض . وقد أُستخدم غاز سيانيد الهيدروجين في كل أنحاء الدنيا لمكافحة الأمراض، خاصة الطاعون والتيفود، أي بالقضاء على الفئران والبراغيث والقمل . واستخدمت غرف خاصة لهذا الغرض في أوروبا والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى . كان الجيش الألماني في أوروبا قد استخدم بعض هذه الغرف والعناصر قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، كذلك استخدمتها إدارة الهجرة

الأمريكية قبل ذلك في جزيرة إيليس في ميناء نيويورك . وكانت معظم غرف وعناصر التطهير الغازي تلك قد صُنعت لصالح شركة دجش ، وهي شركة ألمانية مقرها في فرانكفورت آم مين بألمانيا . وكانت شركة دجش تتولى توزيع غاز زيكلون ب في أثناء الحرب . وتقوم دجش حالياً بإنتاج سيانيد الهيدروجين .

أما زيكلون ب ، فهو مستحضر تجاري خاص يحتوي على حمض الهيدروسيانيك . واسم «زيكلون ب» في حد ذاته مجرد اسم تجاري . ويجري تحضير غاز سيانيد الهيدروجين في المصنع ويُمتص في مادة صلبة مسامية مثل لب الخشب أو الطين المسامي (الطباشير) . ويتخذ المنتج شكل الأقراص أو الكريات الصغيرة . تُحفظ في عبوات محكمة الغلق تحتاج إلى فتاحة خاصة . وكان سيانيد الهيدروجين - زيكلون ب بهذا الشكل أكثر أماناً وسهولة في نقله واستخدامه . وغاز زيكلون ب - الناتج عن المستحضر هو سيانيد الهيدروجين . وللاستخدام توضع الأقراص أو الكريات على أرضية المنطقة المطلوب تطهيرها بالغاز ، أو تستخدم في غرفة يجري تدوير الهواء وتسخينه فيها إلى درجة حرارة تفوق ٧, ٢٥ درجة مئوية . أما إذا كان المستحضر سيستخدم في المباني أو السفن أو في خيام لتطهير الأشجار أو المحاصيل ، فيجب تسخين المنطقة إلى درجة حرارة أعلى من ٧, ٢٥ درجة مئوية ، وهي درجة غليان سيانيد الهيدروجين . وسيؤدي عدم الالتزام بذلك إلى إطالة المدة اللازمة لعملية التطهير الغازي . وتستغرق عملية التطهير الغازي ما بين ٢٤ إلى ٤٨ ساعة كحد أدنى .

وبعد عملية التطهير الغازي ، يجب تهوية المنطقة لمدة ١٠ ساعات كحد أدنى حسب الموقع وحجمه ، ومدة أطول إذا لم تكن في المبنى نوافذ أو مراوح طرد للهواء . بعد ذلك يجب اختبار المنطقة التي تم تطهيرها بالغاز اختباراً كيميائياً ؛ لتحديد نسبة الغاز فيها قبل إمكان دخولها . وأحياناً يتم استخدام أقنعة الغاز ، إلا أنها ليست آمنة ويجب ألا تستخدم لأكثر من ١٠ دقائق . كما يجب ارتداء سترة كيماوية كاملة للوقاية من تسمم الجلد . وكلما كانت درجة الحرارة عالية وكان الموقع جافاً ، كلما كان التشغيل أسرع وأكثر أماناً .

خواص الغاز مفصلة في الجدول رقم (١)

جدول (١): خواص سيانيد الهيدروجين

الاسم	حمض الهيدروسيانيك ، حمض البروسيك ، HCN
درجة الغليان	٢٥,٧ درجة مئوية / ٧٨,٣ فهرنهايت عند ضغط ٧٦٠ مم ض. ج
الكثافة النسبية	٠,٦٩ عند ١٨ درجة مئوية / ٦٤ فهرنهايت
كثافة البخار	٠,٩٤٧ (كثافة الهواء = ١)
درجة الانصهار	-١٣,٢ درجة مئوية / ٨,٢ فهرنهايت
ضغط البخار	٧٥٠ مم ض. ج عند ٢٥ درجة مئوية / ٧٧ فهرنهايت و ١٢٠٠ مم ض. ج عند ٣٨ درجة مئوية / ١٠٠ فهرنهايت
القابلية للذوبان في الماء	١٠٠٪
المظهر	رائق
اللون	أزرق خفيف
الرائحة	رائحة اللوز المر ، خفيفة وغير مثيرة للحساسية (لا تُعد الرائحة وسيلة آمنة للتعرف على وجود الغاز)
المخاطر	١ - غير مستقر مع الحرارة والمواد القلوية والماء . ٢ - ينفجر إذا خلط مع حمض كبريتيك بتركيز ٢٠٪ . ٣ - يتحلل بعنف مع الحرارة أو القلويات أو الماء . وما أن يبدأ التفاعل لا يمكن السيطرة عليه حيث يتفاعل ذاتياً وينفجر . ٤ - درجة الانبعاث - ١٨ درجة مئوية / صفر فهرنهايت . ٥ - درجة حرارة الاشتعال الذاتي ٥٣٨ درجة مئوية / ١٠٠٠ فهرنهايت . ٦ - حدود الاشتعال في الهواء :
	الحجم - ٪
	الدنيا ٦
	القصوى ٤١

معايير التصميم لمنشأة تطهير بالغاز

يجب الالتزام بالمتطلبات الأساسية في أية منشأة للتطهير بالغاز، سواء أكانت غرفة أو مبنى، ويجب أن تتوافر فيها:

- إحكام الغلق ومنع التسرب.

- إمكانية تسخينها.

- أن توجد بها إمكانية لتدوير الهواء وإخراجه منها.

كما يجب أن يتوافر بها مدخنة عالية (على ارتفاع ٤٠ قدم على الأقل) لإخراج الهواء وسيلة لتوزيع الغاز (مثل مواد مستحضر زيكلون ب).

وبداية، فاليوم إذا كانت هناك غرفة للاستخدام، فيجب أن تكون محكمة الجدران فلا تسمح بأقل تسرب، ومختبرة بالنسبة للضغط، ومدهونة بمادة خاملة (الأيوكسي) أو الصلب الذي لا يصدأ أو البلاستيك (PVC). كذلك يجب أن تبطن الأبواب بمادة مقاومة لسيانيد الهيدروجين (كالاسبستوس المحبب أو النيوبرين أو تفلون). أما إذا كانت المنشأة مبنى، فيجب أن يكون مبنياً بالطوب أو الحجر، ومبطن من الداخل والخارج بدهان خامل (أيوكسي) أو قطران أو أسفلت. كما يجب أن تغطي الأبواب والنوافذ، أو يحكم إغلاقها بحواشى مطاطية، ثم تُسد الفراغات وتُغطى بالنيوبرين اللاصق أو القطران. وفي كل الحالات يجب أن تكون المنطقة جافة تماماً. ونعني هنا بالتبطين أو إحكام الغلق شيئين: أولاً: منع التسرب من المنشأة، وثانياً: جعل الأسطح المسامية والمعرضة للغاز غير قابلة للتشبع بغاز زيكلون ب.

ثانياً: يجب أن يكون بالغرفة أو المنشأة مولد للغاز، ونظام توزيع لزيكلون ب من شأنه أن يدفع بالهواء الساخن فوق زيكلون ب أو المولد (يمكن تسخين المولد بالمياه إذا كان محكم الغلق)، ويعمل على تدوير الهواء الساخن والغاز في المكان. والخليط المطلوب للتطهير بالغاز هو ٣٢٠٠ جزء في المليون (ج. م) من سيانيد الهيدروجين أو ٣٢, ٠٪ من الحجم الكلي. ويجب أن تكون الغرفة خالية من معوقات الدوران، وتتوافر فيها إمكانية انسياب الهواء بشكل قوي ودائم.

ثالثاً: يجب أن تتوافر في الغرفة أو المنشأة وسائل لإخلائها - بعد تحقيق الغرض - من خليط الهواء / الغاز السام، وإحلال الهواء النقي محله. ويتم ذلك عادةً بواسطة مروحة، يكون حجم صمام الطرد فيها كافياً بما يسمح بتغيير كمية كافية من الهواء كل ساعة.

وفي الأغلب تكفي مروحة بحجم وقدرة قدم مكعب في الدقيقة (ق م / د)، وفتحة طرد أو سحب تسمح بتغيير الهواء بشكل كامل في ساعة أو ساعتين. ويجب تشغيلها ضعف الوقت المطلوب على الأقل. وكلما كان حجم المنشأة كبيراً، كلما أصبحت هذه الوسيلة غير مجدية عملياً (بسبب حجم المراوح المتاحة) وربما يتطلب طرد الهواء عدة ساعات أو أكثر.

ويجب طرد الهواء من الداخل إلى مسافة آمنة أعلى المنشأة، حيث يمكن لتيارات الهواء أن تُشَتَّت الغاز بعيداً. وعادة ما يكون ذلك على ارتفاع ٤٠ قدم فوق المنشأة، لكن الارتفاع يجب أن يزيد إذا كان هناك ما يسد الهواء حول المنشأة. وإذا استخدمت مدخنة، فيجب أن

ترتفع فتححتها عدة أقدام فوق سطح المنشأة . وغالباً ما تكون عملية الطرد بالمدخنة مكلفة بسبب حجم الهواء المطلوب لطرده سيانيد الهيدروجين في فترة وجيزة .

كذلك يجب الحفاظ على درجة حرارة الحوائط ، والهواء داخل المنشأة ، والهواء المسحوب أعلى عشر درجات على الأقل عن درجة غليان حمض الهيدرو سيانيك (٧ ، ٢٥ درجة مئوية/ ٣ ، ٧٨ فهرنهايت) ، وذلك لمنع تكثف سيانيد الهيدروجين على الحوائط أو الأرضيات أو أسقف المنشأة أو في نظام الطرد . أما إذا كانت درجة الحرارة أقل من ٧٩ فهرنهايت وحدث تكثف ، فيجب تطهير المنشأة بالكلور أو الأمونيا ، والأخيرة هي الأكثر فاعلية . ويتم ذلك برش الحوائط آلياً أو يدوياً . وفي حالة الرش اليدوي ، يجب ارتداء سترات واقية (غالباً نيوبرين) ، ويتعين على الفنيين استخدام أسطوانات هواء للتنفس ، حيث إن أفئدة الغاز تكون خطيرة وغير آمنة . ويجب إخلاء المكان من الداخل لفترة أطول للسماح لأبخرة الكلور كي تعادل السيانيد السائل في وسائل الطرد والتهوية . كما يجب غسل داخل المبنى بالماء وتجفيفه بعد مسحه جيداً قبل استخدامه ثانية .

علاوة على ذلك ، يجب اختبار الهواء داخل المبنى للتأكد من التخلص من كل السيانيد . ويتم الاختبار إما بكشاف الغاز أو باختبار خلاّات النحاس/ البنزيدين . وفي الاختبار الأول تظهر قراءة إلكترونية حتى نسبة ١٠ أجزاء في المليون (ج.م) . أما في الاختبار الثاني ، فيخلط محلول البنزيدين مع محلول خلاّات النحاس وتغمس ورقة اختبار في المخلوط ، يتحول لونها إلى أزرق بدرجات مختلفة حسب نسبة وجود سيانيد الهيدروجين .

معايير التصميم لغرفة الإعدام بالغاز

تنطبق معظم المعايير المطلوبة لمنشأة التطهير بالغاز على منشأة الإعدام بالغاز. إلا أن منشأة الإعدام تكون في الأغلب أصغر وأكثر كفاءة. ولا ينصح عادة باستخدام غاز زيكلون ب في غرفة الإعدام بالغاز، بسبب الوقت المطلوب لخروج الغاز من المادة الوسيطة الحاملة. وحتى الآن، فالطريقة الأكثر كفاءة هي توليد الغاز في المكان مباشرة بالتفاعل الكيميائي بين سيانيد الصوديوم وحمض الكبريتيك بتركيز ١٨٪. ومؤخراً تم الانتهاء من تصميم مولد للغاز سيستخدم في غرفة الإعدام بالغاز، التي تتسع لشخصين في سجن ولاية ميسوري في جيفرسون سيتي - وكاتب هذا التقرير هو مستشار التصميم لغرفة الإعدام تلك.

ويُغلف ذلك المولد بطانة خارجية مليئة بالمياه التي تُسخن كهربائياً لتعمل على غليان حمض الهيدروسيانيك في وعاء أسطواني. وعند الاستخدام، يكون السيانيد في حالة بخار ويتصاعد من صمامات موجودة داخل الغرفة. وهناك نظام للطرد بالتروحين يطهر الغرفة من الغاز بعد الاستخدام. والوقت اللازم للإعدام أقل من أربع دقائق. ويتم تفريغ الغرفة بمعدل مرة كل دقيقتين لمدة ١٥ دقيقة، أي تغيير الهواء بشكل كامل سبع مرات.

وتكون الغرفة من الصلب الملحوم أو البلاستيك (PVC). ويجب أن تكون الأبواب والنوافذ محكمة الغلق لا تسمح بتسرب هواء، بالضبط كتلك المستعملة في السفن. ويحاط الباب بحشو لاصق وكل مصابيح الإضاءة ووصلات الكهرباء من النوع المقاوم للانفجار. وتضم الغرفة مواسير توزيع الغاز، ومولد الغاز، وزجاجة حمض

الهيدروسيانيك السائل - يجب تغييره كل مرة - وجهازاً إلكترونياً لقياس نبض القلب ، ومقعدين للمحكوم عليهما ، وكشاف للغاز يُقرأ مؤشره من الخارج ودقته حتى ١٠ (ج . م) .

ولأن الغرفة تحتوي على مثل هذا الغاز القاتل ، يتم تشغيلها تحت تخلخل (تفريغ أو ضغط سالب) لضمان أن أي تسرب سيكون إلى داخلها وليس إلى خارجها . ويتم التحكم في ضغط الغرفة بواسطة نظام تفريغ يحافظ على الغرفة في وضع تفريغ ١٠ أرطال لكل بوصة مربعة (ر ب م) [أي : ٨ ر ب م زائد ٢ ر ب م لحمض الهيدروسيانيك] . ويتم الحفاظ على الضغط السالب داخل الغرفة باستخدام الضغط المحيط بها كمقياس عياري . ويتم التحكم في هذا النظام كهربائياً وبمعاونة من مضخة توزيع قدرتها ١٧,٧ ق م د . علاوة على ذلك هناك مفتاح ضغط يعمل على تشغيل نظام طوارئ بشكل أوتوماتيكي في حالة وصول الضغط داخل الغرفة إلى ١٢ ر ب م ، أي زيادة عن حد التشغيل ب ٣ ر ب م .

وقد صُمم نظام السحب والطرْد بحيث يسمح بتغيير الهواء كل دقيقتين . ويتم سحب الهواء بواسطة مروحة قدرتها ٢٠٠٠+ ق م د على فتحة السحب إلى الغرفة ، ويتم طرده من أعلى الغرفة . وصماما سحب وطرْد الهواء من النوع الذي يُقفل للداخل ، ويُفتح الصمامان بنظام توقيت كهربائي ، أحدهما بعد الآخر حيث يُفتح صمام الطرد أولاً . ويفتح صمام الطرد في ماسورة من الـ PVC (پلاستيك) قطرها ١٣ بوصة ، وارتفاعها ٤٠ قدم حيث تحمل الرياح الغاز وتشره بشكل غير ضار . ويجب أن تتوافر للهواء الداخل إلى الغرفة وسيلة لتسخينه قبل إدخاله لضمان ألا يتكثف أي سيانيد ومن ثم لا يخرج في عملية الطرد .

وتُستخدم كشافات الغاز للأمان والسلامة ، أولاً : داخل الغرفة حيث تعمل - كهربائياً - على منع فتح الباب حتى تصبح الغرفة آمنة ، وثانياً : خارج الغرفة في منطقة العاملين والشهود ، حيث تؤدي إلى انطلاق أجهزة الإنذار وتعمل على تشغيل نظام التهوية بشكل آلي لحماية الموجودين من العاملين والشهود ، كما يمكنها أن تعطل عملية الإعدام وتعمل على تطهير الغرفة . وتشتمل أنظمة الأمان على أجراس إنذار ، وصفارات وأضواء إنذار أيضاً .

علاوة على كل ذلك يجب أن تتوافر في محيط الغرفة أجهزة تنفس للطوارئ ، كما تتوافر معدات طوارئ وإسعافات أولية ضد الإصابة بالسيانيد ، وجهاز تنفس صناعي في منطقة مجاورة .

ويتطلب تصميم غرف الغاز دراسة العديد من المشاكل المعقدة . وأي خطأ في أي مجال قد يؤدي إلى إصابة أو وفاة الشهود والعاملين ومن يقترب من المكان .

غرف الإعدام بالغاز في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٢٠

أنشئت أول غرفة غاز لاستخدامها في تنفيذ عقوبة الإعدام في أريزونا عام ١٩٢٠ . وكانت تتكون من غرفة محكمة الغلق لمنع تسرب الهواء ، وأبواب ونوافذ مبطنة ، ومولد للغاز ، وتوصيلات كهربائية مقاومة للانفجار ، ونظام تهوية لسحب وطرده الهواء ، ووسيلة لإضافة الأمونيا للهواء الداخل إلى الغرفة ، ووسائل ميكانيكية لتشغيل مولد الغاز ، ونظام سحب وطرده الهواء . وكان نظام سحب الهواء يتكون من عدد من الصمامات تعمل بطريقة ميكانيكية . وقد تم تغيير الأجهزة والأدوات حالياً .

كان مولد الغاز يتكون من وعاء من الفخار، مليء بمحلول مخفف من حمض الكبريتيك (١٨٪) وبه صمام يفتح ميكانيكيًا. وكان يتعين رش الغرفة وجثة المُعدَم بالأمونيا بعد عملية الإعدام. وكانت تُستخدم في المولد كريات زنة ١٣ - ٢٥ جرام من سيانيد الصوديوم، وينتج عنها الغاز بتركيز ٣٢٠٠ ج. م في غرفة مساحتها ٦٠٠ قدم مكعب.

وفي الأعوام التالية، بدأت ولايات أخرى تستخدم غرف غاز السيانيد كوسيلة لتنفيذ عقوبة الإعدام، وتغيرت التصميمات الفنية لتلك الغرف. وقامت شركة إيتون ميتال پرودكتس بتصميم وإنشاء وتطوير معظم الغرف. وكانت معظم الغرف بها مقعدان، ومزودة بنظام تفريغ هواء لضمان الضغط السلبي داخلها، ومن ثم يكون أي تسرب للهواء إلى الداخل فقط. واستخدمت كل الأنظمة وسيلة مولد الغاز، لأنها كانت الوسيلة الأكثر بساطة وفعالية المتاحة حتى نهاية الستينيات. ولم يُصمم أي نظام لاستخدام غاز زيكلون ب، ولم يُستخدم هذا الغاز على الإطلاق في عمليات الإعدام. والسبب في ذلك غاية في البساطة، فغاز زيكلون ب يحتاج إلى وقت طويل كي يتبخر وينتج سيانيد الهيدروجين من الوسيط الخامل المشبع به، ويحتاج إلى هواء ساخن ونظام يتضمن التحكم في درجة الحرارة. وليست المشكلة في أن الغاز لا يُنتج على الفور فقط، بل إن هناك خطر الانفجار. صحيح أن مخلوط الغاز والهواء النهائي يكون أقل من حد الانفجار لمخلوط الغاز/ الهواء عند ٣٢، ٠٪ (حيث لا يتجاوز الخليط عادة تركيز ٣٢٠٠ ج. م)، إلا أن تركيز الغاز في المولد (أو في الوسيط الخامل كما في حالة غاز زيكلون ب) يكون أكبر بكثير وقد يصل إلى ٩٠٪ أو ٩٩٪ من الحجم. وغالبًا ما يكون هذا التركيز من سيانيد الهيدروجين التام، وفي بعض الأحيان قد تشهد بعض جوانب الغرفة مثل هذا التركيز من سيانيد الهيدروجين غير

المخلوط بالهواء . ويتعين أن تكون درجة حرارة الهواء الساخن أعلى ، ويتعين التحكم فيها عند استخدام زيكلون ب (حيث إن عملية التبخير عملية فيزيائية تماماً) ، أما عند استخدام مولد الغاز ، فيمكن أن تكون درجة الحرارة أقل ، وليس مطلوباً التحكم فيها ، حيث إن التفاعل الكيميائي في المولد يكون ذاتي الاستمرارية بمجرد أن يبدأ . ويجب أن تكون الوصلات والمفاتيح الكهربائية في أقل الحدود ، ومقاومة للانفجار ، وخارج الغرفة . وقد سمحت التكنولوجيا التي لم تتوافر إلا في نهاية الستينيات ، بتطوير نظام الإعدام بالغاز في ولاية ميسوري ، والذي سيُصبح أحدث نظام يتم إنشاؤه ، ويُستخدم فيه نظام تبخير للغاز وتوزيعه ، وإنتاج سيانيد هيدروجين سائل ، مما يقضي على مشاكل التشغيل الخطيرة والتخلص من بقايا حامض البروسيك بعد عملية الإعدام .

ولم يكن زيكلون ب - الذي قد يبدو ظاهرياً وسيلة أكثر فاعلية لتوفير الغاز والتخلص من بقايا حمض البروسيك - الحل الأمثل للمشكلة . وكان في الواقع من شأن استخدام زيكلون ب أن يُطيل من الوقت المطلوب لتنفيذ الإعدام ، ومن ثَمَّ يطيل الوقت اللازم للتعامل مع الغاز الخطير ، كما يزيد من احتمالات الانفجار بسبب الحاجة للتسخين . وكان الحل البديل هو تسخين الغاز في الخارج وتدوير مخلوط الغاز / الهواء في مواسير خارج الغرفة ثم في داخلها كما كان الحال في أنظمة التطهير من القمل التي أنتجتها شركة دجش ، إلا أن ذلك كان من شأنه زيادة مخاطر التسرب وتعريض العاملين للخطر . فمن الخطورة الشديدة وسوء التصميم أن يسمح بمرور الغاز خارج الغرفة . لقد كان النظام الذي أنتجته دجش مصمماً للاستخدام في

أماكن مفتوحة أو مناطق جيدة التهوية، على ألا يُستخدم إلا بواسطة فنيين مؤهلين فقط، دون تواجد أي شخص غير مدرب.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت ولايات أريزونا وكاليفورنيا وكولورادو وماريلاند وميسيسيبي وميسوري ونيادا ونيو ميكسيكو ونورث كارولينا، الغاز كوسيلة للإعدام. لكن بسبب مخاطر التعامل مع الغاز، وتكاليف الصيانة الباهظة للمعدات المستخدمة، أصدرت بعض الولايات (نيادا ونورث كارولينا ونيو ميكسيكو) تشريعاً يسمح باستخدام حقنة الموت كوسيلة وحيدة للإعدام، أو كوسيلة بديلة. وربما تحذو ولايات أخرى حذو هذه الولايات. وكان كاتب هذا التقرير مستشاراً لولايات ميسوري وكاليفورنيا ونورث كارولينا.

وعلى أية حال، وبسبب تكلفة تصنيع غاز سيانيد الهيدروجين وبسبب تكلفة المعدات وصيانتها، كان الغاز في الماضي، ولا يزال أكثر وسائل الإعدام تكلفة.

الآثار السامة لغاز سيانيد الهيدروجين

أوضحت الاختبارات الطبية أن وجود كمية غاز سيانيد الهيدروجين في الهواء بتركيز ٣٠٠ ج. م تكون قاتلة على الفور. وغالباً ما يُستخدم لأغراض الإعدام تركيز ٣٢٠٠ ج. م لضمان الموت السريع. وهذا التركيز عبارة عن تناسب بين الوزن/ الحجم بمعدل ١٢٠ إلى ١٥٠ جرام/ ٢ قدم مكعب من الغاز، حسب درجة الحرارة والضغط.

وتكفي كمية من سيانيد الهيدروجين بتركيز ١٠٠ ج. م للقتل

خلال نصف ساعة . وتتضمن الآثار السامة للغاز : التهاب الجلد واحمراره ، والتهاب العين ، وتشوش الرؤية ، وأذى مزمن بالعين ، وغثيان وصداع ودوار وقيء ، وضعف وسرعة في التنفس ، وانخفاض ضغط الدم ، فقدان الوعي وتقلصات ، ثم الموت ، والموت بسبب الاضطراب في عمليات الأيض والأكسدة في الجسم .

وليس ضروريًا استنشاق حمض الهيدروسيانيك حتى يكون فتاكًا . فإذا وُجد بتركيز ٥٠ ج . م يحتاج المتعامل معه إلى ارتداء سترة كيماوية لحماية جسده منه ، وأن يتنفس من أسطوانة هواء . وأقنعة الغاز غير فعالة ، بل ويجب ألا تستخدم على الإطلاق . كذلك يجب أن تتوفر مواد الإسعافات الأولية والمواد الطبية في أي منطقة يمكن أن يصادف فيها أي شخص وجود الغاز .

ملخص تاريخي لغرف الإعدام بالغاز الألمانية المزعومة -

استنادًا إلى المواد والأدبيات التي توافرت لمُعد التقرير ، خلص إلى أنه يُزعم أن الألمان أنشؤوا سلسلة من غرف الغاز الكبيرة (تسع لثلاثة أشخاص أو أكثر) لاستخدامها في الإعدام بداية من أواخر عام ١٩٤١ ، واستخدموا الغرف المزعومة حتى نهاية عام ١٩٤٤ .

وبدأت عمليات الإعدام بالغاز المزعومة في بدروم في أوشفيتز (١) ، ومنزلين ريفيين معدلين في بركتاو (أو أوشفيتز (٢)) يُعرفان بالبيت الأبيض والبيت الأحمر ، أو الخندقين (١) ، (٢) ، وعُبر حرق الجثث I في أوشفيتز وعنابر حرق الجثث II , III , IV , V في بركتاو ، ومنشأة تجريبية في ميدانك ، ويُزعم أنه قد استخدم في تلك

المنشآت حمض الهيدروسيانيك في شكل زيكلون ب كغاز . ويُزعم كذلك أن أول أكسيد الكربون قد استخدم في ميدانك .

وحسب ما تقوله الكتابات الرسمية الموجودة في المتحفين الوطنيين في أوشفيتز وميدانك ، كانت منشآت الإعدام تلك موجودة في معسكرات اعتقال أقيمت في مناطق صناعية ، وكان نزلاء المعسكرات يشكلون قوة العمل الجبرية في مصانع تنتج مواد لازمة للمجهود الحربي . وكانت تلك المنشآت تضم كذلك محارق للجثث للتخلص من بقايا هؤلاء الذين يُزعم أنهم أعدموا .

بالإضافة إلى ذلك ، يُزعم أنه كانت هناك منشآت أخرى استخدمت أول أكسيد الكربون كغاز للإعدام ، وكانت موجودة في بلزك وسوبيبور وتريلنكا وشلمنو . ويُزعم أن هذه المنشآت دمرت إما خلال أو بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه المنشآت لم تُفحص وليست ضمن موضوع هذا التقرير مباشرة .

أكسيد الكربون غير مفيد نسبياً كغاز للإعدام ، لأنه يحتاج إلى وقت طويل جداً كي يؤدي إلى الوفاة ربما يصل إلى ثلاثين دقيقة ، وربما أطول من ذلك لو لم يكن تدوير الغاز جيداً . ولاستخدام غاز أول أكسيد الكربون نحتاج إلى كمية بتركيز ٤٠٠٠ ج.م ، مما يتطلب بالضرورة رفع ضغط الغرفة إلى ٢,٥ ضغط جوي . كذلك طرح أن ثاني أكسيد الكربون قد استخدم في تلك المنشآت . وثاني أكسيد الكربون أقل كفاءة من أول أكسيد الكربون . وزُعم أن هذه الغازات كانت تُنتج بواسطة محركات الديزل ، والمعروف أن محركات الديزل تنتج العادم الذي يحتوي على كميات قليلة من أول أكسيد الكربون ، ولكي يؤدي إلى الوفاة تحتاج الغرفة إلى أن تشحن تحت ضغط بخليط الغاز/ الهواء كي تمتلئ بما يكفي من الغاز . وتؤدي كمية

من أول أكسيد الكربون بتركيز ٣٠٠٠ ج.م أو ٣٠, ٠٪ إلى الغثيان والصداع بعد التعرض له لمدة ساعة، وربما يؤدي إلى أذى أطول أثراً. أما تركيز الغاز بنسبة ٤٠٠ ج.م أو أكثر، فيكون فتاكاً في حالة التعرض له لمدة أطول من ساعة. ويفترض مُعد التقرير أنه في غرفة مليئة عن آخرها بأشخاص يحتلون مساحة ٩ قدم مربع أو أقل (وهي أقل مساحة مطلوبة للسماح بالغاز بالدوران حول النزلاء)، فإن من في الغرفة سيموتون من الاختناق بسبب استهلاكهم الهواء المتاح في الغرفة، وذلك قبل أن يبدأ الغاز الإضافي مفعوله. وهكذا وببساطة فإن حشد المطلوب إعدامهم في تلك المساحة المحدودة ينفي الحاجة لأول أكسيد الكربون أو ثاني أكسيد الكربون من مصدر خارجي.

لا تزال منشآت الإعدام المزعومة في أوشفيتز (١) (عنبر حرق الجثث I) وميدانك موجودة بحالتها الأصلية كما يُقال. أما في بركناو، فإن عنابر حرق الجثث II, III, IV, V، إما انهارت أو هُدمت، كما اختفى الخندق رقم ١ (البيت الأحمر) أما الخندق رقم ٢ (البيت الأبيض) فقد تم ترميمه ويستخدم الآن كمسكن خاص. وفي ميدانك، أزيلت أول غرفة لحرق الجثث تُشعل نيرانها بالزيت، وأعيد بناء عنبر حرق الجثث الذي يضم غرفة الغاز المزعومة، وبقيت الأفران فقط على حالها أصلية.

ويُزعم أن عنبر حرق الجثث I في أوشفيتز، وعنابر حرق الجثث II, III, IV, V في بركناو، وعنابر حرق الجثث الموجودة حالياً في ميدانك، يُزعم أن هذه العنابر كانت تُستخدم كغرف إعدام بالغاز وعنابر لحرق الجثث في الوقت نفسه. أما البيتان الأبيض والأحمر في

بركناو ، فيزعم أنهما كانا يُستخدمان كغرف إعدام بالغاز فقط . وفي ميدانك لم تكن غرف الغاز التجريبية موجودة بجوار عنبر لحرق الجثث ، وكان هناك عنبر منفصل لحرق الجثث لم يعد موجوداً الآن .

التصميم وخطوات العمل في الغرف المزعومة للإعدام بالغاز

يبدو من خلال فحص الوثائق التاريخية المتاحة ، وفحص المنشآت ذاتها ، أن معظم ما يُقال عنها غرف إعدام بالغاز ، هي منشآت معدلة كانت قد صُممت لأغراض أخرى في الأساس . وينطبق ذلك على كل المنشآت ، باستثناء تلك التي تسمى بغرف التجريب في ميدانك والتي يقال إنها بُنيت أساساً لاستخدامها كغرف إعدام بالغاز .

ويوصف الخندقان ١ ، ٢ فيما هو مكتوب في المتحف الوطني في أوشفيتز ، بأنهما كانا بيتين ريفيين أحكم إغلاق عدة غرف ونوافذ فيهما . ولا يوجد البيتان الآن على حالتهما الأصلية ، ومن ثم لم يتم فحصهما . أما عنابر حرق الجثث II , III , IV , V فقد وُصفت بالتفصيل تاريخياً ، وعند فحصها تأكد أنها كانت غرف مشرحة ، وتم تعديلها وتوصيلها في المنشآت ذاتها لتعمل كغرف حرق جثث .

وقد كشف الفحص العيني لتلك المباني عن تصميمات سيئة وغاية في الخطورة إذا كان لتلك المنشآت أن تُستخدم كغرف إعدام بالغاز . فلا يوجد بها أبواب أو نوافذ أو مخارج تهوية مُحكمة الغلق ومُبطنة ، كما أن المباني ليست مدهونة بالقطران أو أية مادة عازلة أخرى لمنع تسرب الغاز أو امتصاصه . كما أن غرف حرق الجثث الملحقة بها تشكل خطراً من حيث

إمكانية انفجارها بسهولة. فمن شأن الطوب ومواد البناء المسامية أن يتراكم فيها سيانيد الهيدروجين ويجعل هذه المنشآت خطيرة على الاستخدام الآدمي لعدة سنوات. وغرفة حرق الجثث I ملاصقة للمستشفى العسكري في أوشفيتز، ومواسير الصرف الصحي في أراضياتها، متصلة بشبكة الصرف الصحي الرئيسية للمعسكر كله، مما يعني تسرب الغاز إلى كل مباني المكان. ولا توجد هناك أنظمة طرد لتهوية المكان من الغاز بعد استخدامه، ولا توجد آليات لتسخين وتوزيع غاز زيكلون ب لتخضيره أو تبخيره. ومن المفترض أن غاز زيكلون ب كان يتم إدخاله من فتحات في السقف وعبر النوافذ - مما لا يسمح بالتوزيع المتساوي للغاز أو الأقراص المحتوية على الغاز. يضاف إلى ذلك أن تلك المنشآت رطبة دائماً ولا يتم تدفئتها. كما أشرنا سلفاً، فإن الرطوبة وغاز زيكلون ب لا يتماشيان. والغرف أصغر كثيراً مما يسمح باحتواء العدد المزعوم من الضحايا، وكل الأبواب تفتح باتجاه الداخل مما يعيق التخلص من الجثث. ومع تكديس الضحايا في الغرف لن يكون سهلاً تدوير غاز سيانيد الهيدروجين في الحجرة. علاوة على ذلك، وحتى لو امتلأت الغرفة بالغاز في فترة زمنية طويلة، فإن من يقومون بإلقاء زيكلون ب من فتحات السقف والتحقق من موت الضحايا، سيموتون هم كذلك بسبب تعرضهم لسيانيد الهيدروجين.

ولم يتم إنشاء أي من غرف الغاز المزعومة بما يتفق مع تصميمات غرف التطهير بالغاز والتي كانت تُستخدم بطريقة آمنة لسنوات. ولا يتطابق إنشاء أي من هذه الغرف مع التصميمات المعروفة والمعتمدة للمنشآت التي كانت تُستخدم في الولايات المتحدة في تلك الفترة. ويبدو من غير المألوف أن يكون القائمون على تصميم غرف الغاز المزعومة تلك، لم يفكروا أو

يرجعوا إلى التكنولوجيا المستخدمة في الولايات المتحدة التي كانت البلد الوحيد الذي يُعَدُّ فيه السجناء بالغاز.

كذلك ، فالمنشآت في ميدانك غير قادرة على إنجاز الهدف الذي يدعى استخدامها له . أولاً : هناك محرقة أعيد بناؤها ملحقة بها غرفة غاز مزعومة . والجزء الوحيد من البناء الذي كان موجوداً من قبل إعادة البناء هو أفران حرق الجثث . ويُزعم أن البناء أعيد تشييده استناداً إلى رسومات غير موجودة أصلاً . والمنشأة مبنية بطريقة لا يمكن أن تسمح بالاحتفاظ بالغاز بداخل غرفة الغاز المزعومة ، كما أن الغرفة ، أصغر كثيراً من أن تكون قادرة على استيعاب عدد الضحايا الذين ينسبون إليها . كما أن المبنى من البرودة والرطوبة بما لا يسمح باستخدام غاز زيكلون ب بشكل فعال . فلو أن الغاز استُخدم في تلك الغرفة لكان قد وصل إلى أفران حرق الجثث ، ولكان قضى على كل العاملين فيها . وأدى إلى انفجار ودمر المبنى . كما أن البناء ، وهو من الخرسانة المسامية ، يختلف جذرياً عن بقية مباني المنشأة . وباختصار ، ليس بالإمكان استخدام المبنى للغرض الذي يدعى استخدامه له ، ولا تنطبق عليه أبسط مواصفات تصميم غرف الغاز .

المنشأة الثانية في ميدانك تظهر في الخرائط مبنًى على شكل حرف (U) ، وهي الآن في الواقع مبانٍ منفصلان . وهذه المنشأة مصممة كحمام ومبنى للتطهير من العدوى والقمل . يضم الجزء الأمامي من المبنى غرفة استحمام وغرفة غاز مزعومة . والبقع الزرقاء الموجودة في تلك الغرفة تتطابق مع البقع الزرقاء التي عُثِر عليها في منشأة التطهير من القمل في بركانا . وتشتمل الغرفة على فتحتي تهوية في السقف

كانتا تستخدمان لتهوية الغرفة بعد عملية التطهير بالغاز من القمل .
ويُفترض أن غاز زيكلون ب كان يُوضع باليد على الأرضية !

ومن الواضح تمامًا أن هذه الغرفة ليست غرفة إعدام. ففيها إمكانية تدوير الهواء، لكن ليس بها مخرج للتهوية، وهي - مثلها مثل المنشآت الأخرى - غير مصممة كغرفة إعدام بالغاز، ولا يمكن استخدامها لهذا الغرض.

وفي خلفية هذا المبنى هناك غرف الغاز التجريبية المزعومة . وتشتمل هذه المنطقة على ممر تهوية ، ومنصة تحكم ، وغرفتين يُزعم أنهما كانتا تُستخدمان كغرفتي غاز . وهناك حجرة ثالثة كانت مغلقة وغير مسموح بفحصها . والغرفتان فريدتان ، حيث إن بهما أنابيب (مواسير) يزعم أنها كانت لاستخدام غاز أول أكسيد الكربون الذي يتم التحكم فيه من منصة التحكم . وفي إحدى الغرفتين مكان لفتحة تهوية في السقف يبدو أنها لم يُكتمل فتحها في السقف إطلاقًا . وفي الغرفة الأخرى نظام تدفئة دائري لتدوير الهواء المسخن في الغرفة . ونظام التدوير مُصمم بطريقة غير فعالة ، وفتحتا الدخول والخروج قريبتان من بعضهما بما لا يسمح لهما بالقيام بمهمتهما بكفاءة ، ولا تتوافر فتحة تهوية . والشيء الملحوظ في الغرفتين ما يبدو أنه شق أو شرخ في الأبواب الصلب الأربعة ، ويُزعم أن الغرفتين كانتا تُستخدمان لغرض بث غاز زيكلون ب أو أول أكسيد الكربون ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحًا .

كما أن إحدى الغرفتين لم تكن مكتملة ، ولا يمكن أن تكون استخدمت لغرض بث غاز أول أكسيد الكربون . كما أنها غير

مصممة لاستخدام سيانيد الهيدروجين، حتى على الرغم من الادعاء بأنها استخدمت لهذا الغرض. والغرفة الأكبر لم تكن مصممة لاستخدام سيانيد الهيدروجين. ورغم العلامة الموجودة على الباب والتي تقول «تجريبية»، فلم يكن ممكناً أن تُستخدم هذه الغرفة في الإعدام بغاز أول أكسيد الكربون. لأن ذلك كان يحتاج إلى توفير ٤٠٠٠ ج. م (التركيز القاتل) في ضغط جوي ٢,٥ المطلوب. ولا تتوافر في كلتا الغرفتين متطلبات التصميم: التهوية - التسخين - التدوير - الإحكام. ولم تكن أي من مواد البناء: الطوب والمونة والدهان، مغطاة بأي مادة عازلة لا من الداخل ولا من الخارج.

أما الصفة المميزة في تلك المنشأة، فهي أن الغرف مُحاطة من ثلاثة جوانب بممرات من الخرسانة المضغوطة. ولا يتفق ذلك على الإطلاق مع أي تصميم للتعامل مع الغاز، حيث إن الغاز المتسرب من الغرف سوف يتراكم في تلك الممرات؛ ولأنه معزول عن الرياح، فلن يتفرق في الجو. ومن شأن ذلك أن يجعل من المنطقة كلها فخاً قاتلاً، خاصة في حالة استخدام سيانيد الهيدروجين.

لذلك، يخلص واضع هذا التقرير إلى أن هذه المنشأة لم يكن الهدف منها - على الإطلاق - استخدام غاز سيانيد الهيدروجين ولو بشكل محدود.

عنابر حرق الجثث

لتحديد قدرة عنابر حرق الجثث على القيام بالمهام التي تُنسب إليها، لابد من استعراض محارق الجثث القديمة والجديدة على السواء.

ليست فكرة حرق جثث الموتى بالفكرة الجديدة، فقد مُورست في العديد من الثقافات لقرون عدة. ورغم ممارسة ذلك الطقس قبل عدة آلاف من السنين، فقد استهجنتها الكنيسة الكاثوليكية، ولم تُمارس مؤخراً حتى أواخر القرن الثامن عشر، عندما بدأت الكنيسة تخفف من قيودها.

وتحرم اليهودية الأرثوذكسية حرق جثث الموتى. ومع السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، عادت أوروبا إلى ممارسة حرق جثث الموتى بشكل محدود. وأصبح حرق الجثث مفيداً في مكافحة الأمراض، وإخلاء الأرض المطلوبة لأغراض أخرى في المناطق المزدحمة، والتخلص من تخزين الجثث في الشتاء حين تكون الأرض متجمدة. وكانت محارق الجثث الأولى في أوروبا عبارة عن أفران تُوقد بالفحم أو الكوك.

كان يُطلق على الفرن الذي يُستخدم لحرق جثة الميت محرقة. وكانت المحرقات في البداية عبارة عن مجرد أفران تعمل على تبخير السوائل من الجثة لتتحول إلى رماد. ولا يمكن حرق العظام، ومن ثم يجب سحقها، وهو ما يحدث حتى الآن، وإن كان قد استبدلت اليد والهاون القديم بماكينه سحق. ومعظم المحرقات الحديثة توقد بالغاز. رغم أنه لا تزال هناك أفران تعمل بالنفط. ولم تعد هناك أفران حرق تعمل بالفحم أو الكوك في الولايات المتحدة أو كندا.

كانت المحرقات الأولى مجرد فرن تجفيف يعمل على تجفيف الرفات البشري. أما المحرقات الحديثة المصنوعة من الصلب المبطن بالطوب، فتطلق النيران من فتحات على الجثة فتشعلها ناراً مما يؤدي

إلى احتراقها بسرعة . كذلك يوجد في المحرقات الحديثة فرن ثان ، أو ملحق لإعادة حرق عناصر التلوث في المواد الغازية المحترقة . وهذا الفرن الثاني ضرورة تشرطها معظم الهيئات الرسمية المسئولة عن تلوث الهواء . وتجدر الإشارة إلى أن الرفات البشري ليس مسئولاً عن التلوث . فالذي يسبب التلوث هو عادم الوقود المستخدم في الحرق . أما الفرن الكهربائي ، رغم أنه مكلف جداً لدرجة غير عملية ، فلا تنتج عنه أية مواد ملوثة .

تعمل محارق الجثث الحديثة عند درجة حرارة أكثر من ٢٠٠٠ درجة فهرنهايت ، على أن تكون درجة حرارة الفرن الثاني ١٦٠٠ درجة فهرنهايت . وتؤدي درجة الحرارة العالية تلك إلى اشتعال الجثة واحتراقها حتى تفنى تماماً ، مما يسمح بإغلاق الفرن . وتحترق الصناديق الخشبية والورق مع الجثة ، هذه الأيام وليس في الماضي ، دون حاجة لوقت إضافي للحرق بسبب درجة الحرارة العالية جداً . ويتم استخدام بعض الوحدات الأوروبية عند درجة حرارة أقل : ٨٠٠ درجة مئوية (١٤٧٢ درجة فهرنهايت) ولفترات أطول زمنياً .

عند درجة حرارة ٢٠٠٠ فهرنهايت أو أكثر ، ومع هواء يُطلق من الخارج بمعدل ٢٥٠٠ ق م د ، تقوم المحرقات الحديثة بحرق جثة واحدة في ساعة وربع . ويعني ذلك - نظرياً - حرق ٢ ، ١٩ جثة في مدة ٢٤ ساعة .

وتوصى تعليمات المصانع من أجل استخدام أطول وصيانة التشغيل ، بحرق ٣ جثث أو أقل في اليوم . أما الأفران القديمة التي تعمل بالوقود السائل أو الفحم أو الكوك مع الهواء المضغوط (دون

اشتعال باللهب المباشر) فتأخذ ما بين ٥, ٣ إلى ٤ ساعات لحرق جثة واحدة. ويعني ذلك نظرياً إمكانية حرق ٨, ٦ جثة كل ٢٤ ساعة، كحد أقصى. أما التشغيل الطبيعي فيسمح بحرق ٣ جثث في مدة ٢٤ ساعة. وهذه الحسابات مستندة إلى حرق جثة واحدة في كل محرقة في عملية حرق واحدة. والمحرقات الحديثة مصنوعة كلها من الصلب المبطن بالطوب العاكس للحرارة والعالي الجودة. ويصل الوقود إلى المحرقة مباشرة عبر مواسير، وكل أساليب التحكم كهربائية وأتوماتيكية. ولم تكن الأفران التي تُشعل بالفحم أو الكوك تحترق بدرجة حرارة واحدة في أنحاء الفرن (تقريباً ١٦٠٠ درجة فهرنهايت كحد أقصى). وكانت تُغذى بالوقود يدوياً ويتم قلب الوقود فيها. وبما أن اللهب لم يكن يوجه مباشرة إلى الجثة، فقد كان الهواء المضغوط يحرك اللهب فقط لزيادة درجة حرارة الفرن. ومن المحتمل أن طريقة التشغيل البدائية تلك لم تكن تولد درجة حرارة إلا نحو ١٤٠٠ فهرنهايت في المتوسط.

وعنابر حرق الجثث التي تم فحصها في المنشآت الألمانية من النوع القديم. وكانت تتكون من بناء من الطوب الأحمر، ومونة البناء (أسمنت ورمل)، ومبطنة بطوب مصقول ذي سطح عاكس. وكانت كل الأفران مزودة بعدة محارق، بعضها بها مراوح تهوية [رغم أنه لم يكن هناك احتراق مباشر في أي منها]، لكن لم يكن بأي منها مساحة أمام الفرن، وكانت كلها تعمل بالفحم باستثناء منشأة واحدة في ميدانك لم تعد موجودة. لم تكن أي من المحارق التي فُحصت واختبرت في كل المواقع مصممة لحرق الجثث بالجملة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحرقة لن تأتي على كل المواد التي

توضع بها ما لم تكن مصممة بشكل خاص ، وبمواصفات تناسب ما بين العظم واللحم والحرارة . يوضح جدول I التقديرات النظرية والحقيقية لأقصى النتائج الممكن الحصول عليها خلال ٢٤ ساعة على أساس جثة واحدة لكل محرقة ، لكل عملية حرق واحدة .

جدول I

ناتج الحد الأقصى نظرياً وعملياً في مدة ٢٤ ساعة لغرفة حرق الجثث

ناتج عملي / حقيقي	ناتج نظري		
١٨	٤٠, ٨	٣ أفران بكل منها محرقتان ٦ محرقات ٦, ٨ × جثة ٦ محرقات ٣ × جثث	عنبر حرق الجثث I :
٤٥	١٠٢	٥ أفران بكل منها ٣ محرقات ١٥ × ٦, ٨ جثة ١٥ / ٣ جثث	عنبر حرق الجثث II :
٤٥	١٠٢	٥ أفران بكل منها ٣ محرقات ١٥ × ٦, ٨ جثة ١٥ × ٣ جثث	عنبر حرق الجثث III :
٢٤	٥٤, ٤	فرنان في كل منهما ٤ محرقات ٨ × ٦, ٨ جثة ٨ × ٣ جثث	عنبر حرق IV :
٢٤	٥٤, ٤	فرنان في كل منهما ٤ محرقات ٨ × ٦, ٨ جثة ٨ × ٣ جثث	عنبر حرق V :
٦	١٣, ٦	فرنان في كل منهما محرقة واحدة ٢ × ٦, ٨ جثة ٢ × ٣ جثث	ميدانك ١ :
٤٥	١٠٢	٥ أفران في كل منها ٣ محرقات ١٥ × ٦, ٨ جثة ١٥ × ٣ جثث	ميدانك ٢ :
٢٠٧	٤٦٩, ٢	إجمالي عدد الجثث المحروقة في غضون ٢٤ ساعة إجمالي عدد الجثث المحروقة في غضون ٢٤ ساعة	

جوانب البحث الجنائي لسيانيد الهيدروجين ومركبات السيانيد وعنابر حرق الجثث

كما ذكرنا من قبل ، أخذت عينات الفحص الجنائي (الشرعي) من الطوب ومواد البناء (المونة) والخرسانة والرواسب بشكل مختار من المواقع الموجودة في بولندا . ويبقى السيانيد والمركبات السيانيدية في أي موقع لفترات طويلة من الزمن ، وإذا لم تتفاعل مع مواد كيماوية أخرى ربما تتغلغل في الطوب ومونة البناء .

تم أخذ إحدى وثلاثين عينة من مواقع مختارة في غرف الغاز المزعومة في عنابر حرق الجثث I, II, III, IV, V وأخذت عينة قياس من عنبر التطهير رقم ١ في برکناو . أخذت عينة القياس من غرفة تطهير من القمل ، معروف أن السيانيد استخدم فيها ، وكان واضحاً أنه مازال باقياً في صورة بقع زرقاء . وأوضح الفحص الكيميائي لعينة القياس رقم 32# وجود السيانيد بمقدار ١٠٥٠ مجم/ كجم ، وهو تركيز كبير جداً . وتتطابق الظروف في المواقع التي أخذت منها هذه العينات مع ظروف موقع عينة القياس من حيث كونها باردة ومظلمة ورطبة . إلا أن عنبري حرق الجثث , IV, V يختلفان ، حيث إن هذين الموقعين معرضان للضوء المباشر (فقد انهارت أجزاء من المباني) ، وربما يساعد ضوء الشمس على تكسير السيانيد غير المركب بسرعة . فالسيانيد يتحد مع الحديد الموجود في مونة البناء والطوب ، ويتحول إلى حديد و- حديدك السيانيد Fer- ric - Ferro - Cyanide أو صبغة الأزرق البروسي ، وهو مركب ثابت جداً من مركبات سيانيد الحديد .

جدول II

مواقع عينات التحليل

أوشفيتز I:

عنبر حرق الجثث I: العينات من رقم 25 # حتى رقم 31 #

بركناو (أوشفيتز II):

عنبر حرق الجثث II: العينات من رقم 1 # حتى رقم 7 #

عنبر حرق الجثث III: العينات من رقم 8 # حتى رقم 11 #

عنبر حرق الجثث IV: العينات من رقم 13 # حتى رقم 20 #

عنبر حرق الجثث V: العينات من رقم 21 # حتى رقم 24 #

العينه رقم 12 # عينة حشو أخذت من حمام البخار (الساونا) في
بركناو .

العينه رقم 32 # عينة تحكم أخذت من منشأة التطهير من القمل رقم
1 # في بركناو .

كان الملاحظ أن كل العينات تقريباً جاءت نتيجة تحليلها سلبية،
وتلك التي كانت إيجابية كانت قريبة جداً من مستوى الحد الأدنى (١
مجم/ كجم)، ففي عنبر حرق الجثث III كان المحتوى ٦, ٧
مجم/ كجم، بينما كان ٩, ٧ مجم/ كجم في عنبر حرق الجثث I.
ويشير غياب أية قراءة ذات شأن لنتائج التحليل من المواقع التي فُحصت
مقارنة بقراءة عينة القياس (١٠٥٠ مجم/ كجم) إلى التأكيد على أن تلك
المنشآت لم تكن غرفاً للإعدام بالغاز. أما الكميات الضئيلة التي

اكتشفت ، فربما تدل على أن هذه المباني جرى تطهيرها في وقت ما بغاز زيكلون ب - كوضع كل المباني في هذه المنشآت .

علاوة على ذلك ، ظهر أن المناطق التي بها بقع زرقاء تحتوى على قدر كبير من الحديد مما يدل على حديدو - حديدك السيانيد وليس سيانيد الهيدروجين .

وكان من المتوقع ظهور تركيز كبير من السيانيد في العينات التي أخذت من غرف الإعدام بالغاز المزعومة (على اعتبار الادعاء باستخدام كميات كبيرة من الغاز فيها) وحتى تركيز أكبر من ذلك الذي ظهر في عينة القياس . وبما أن العكس هو الذي ظهر ، يكون الاستنتاج المنطقي أن هذه المنشآت لم تكن غرفًا للإعدام بالغاز وذلك عندما نضيف نتائج التحليل للأدلة الأخرى التي ظهرت من الفحص والاختبار .

لا يتوافر أي دليل على وظيفة عنبر حرق الجثث ، حيث تم إعادة بناء الفرن في عنبر حرق الجثث I من جديد ، أما العنبران II, III فقد تعرضا للتدمير الجزئي وفقدت مكوناتهما ، وعنبرا حرق الجثث V ، IV لم يعد لهما وجود تمامًا . وفي ميدانك لم يعد هناك وجود لأحد العنبرين ، أما العنبر الثاني فقد أعيد بناؤه ، باستثناء الأفران . أما الفحص بمجرد النظر لكومة الرماد التذكارية الموجودة في ميدانك ؛ فيشير إلى وجود رماد ذي لون غريب ، هو اللون البيج (الأصفر الغامق) . ولون رماد بقايا لإنسان (من خبرة المؤلف العملية) هو اللون الرمادي المحاري . وربما كان هناك بعض الرمل في الكومة التذكارية في ميدانك .

بالإضافة إلى ذلك ، سيناقدش المؤلف في هذا الفصل مواقع الحرق

المزعومة (عيون أفران حرق الجثث). وقد فحص المؤلف بنفسه مواقع الحرق في بر كناو والتقط لها صوراً. وأهم ما يلاحظ في تلك المواقع هو وجود حوض ماء مرتفع - ربما يبلغ ارتفاعه ١,٥ قدم عن السطح. والوصف التاريخي لهذه المواقع هو أنها كانت على عمق ٦ أمتار (أي ١٩,٥٥ قدم). ومن غير الممكن حرق الجثث تحت الماء، حتى لو استخدمنا عامل مساعد قوي (كالجازولين). وقد تم فحص كل مواقع الحرق الموضحة في خرائط المتحف الرسمية، وكما توقعنا، ولأن معسكر بر كناو مقام فوق مستنقع، فقد كانت هناك مياه في كل المواقع على عمق قدمين من السطح. لذا، يرى مؤلف هذا التقرير أنه لم تكن هناك أية مواقع حرق في بر كناو.

أوشفيتز، عنبر حرق الجثث I

تشير الدراسة المفصلة لغرفة الإعدام بالغاز - المزعومة رسمياً - في عنبر حرق الجثث I، والتحليل المستفيض للرسوم الهندسية التي حصلنا عليها من المسؤولين في المتحف، إلى أن غرفة الإعدام - المزعومة - كانت مشرحة لحفظ الجثث الميتة، ثم بعد ذلك ملجأ للحماية من الغارات الجوية. والرسوم الملحقة بهذا التقرير، والتي وضعها المؤلف لعنبر حرق الجثث I، تم تصميمها للعنبر في الفترة من ٢٥ سبتمبر ١٩٤١ حتى ٢١ سبتمبر ١٩٤٤. ويوضح الرسم مشرحة (عنبراً لحفظ الجثث) بمساحة ٧٦٨٠ قدماً مكعباً لها فتحتان لباين، لا يفتح أي منهما للخارج، الأولى تفتح على غرفة حرق الجثث، والأخرى تفتح على غرفة الغسل. ويبدو أنه لم يكن هناك باب في أي

من الفتحتين، لكن من الصعب التأكد من ذلك، لأن إحدى الحوائط أزيلت، وإحدى الفتحات نُقلت من مكانها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دليل متحف أوشفيتز الرسمي يقول إن المبنى ظل على حالته المادية، وبنفس الوضع الذي وُجد عليه يوم التحرير في ٢٧ يناير ١٩٤٥.

هناك أربع فتحات تهوية في السقف، ومدخنة تسخين (تدفئة) في منطقة المشرحة. والمدخنة مفتوحة وليس هناك أي دليل على أنها كانت تُقفل. ولم تكن فتحات التهوية في السقف محكومة جيداً. ويشير الخشب الحديد فيها إلى أنها أعيد بناؤها حديثاً. أما الحوائط والسقف فهي من الجص (المصيص)، والأرضية من الخرسانة المسامية. ومساحة الأرضية ٨٤٤ قدم مربع. والسقف ذو كمرات، ويمكن بالنظر إلى الأرضية معرفة إلى أين نُقلت حوائط ملجأ الغارات الجوية. أما الإضاءة فلم تكن - ولا هي الآن - من النوع المقاوم للانفجار. وهناك قنوات صرف في الأرضية متصلة بشبكة الصرف الرئيسية في المعسكر. وإذا افترضنا مساحة ٩ أقدام مربعة للفرد، لتسمح بتدوير الغاز، وإن كانت مساحة صغيرة تماماً، فإن أقصى ما تستوعبه هذه الغرفة في المرة هو ٩٤ شخصاً. أما ما ذكر، فهو أن تلك الغرفة كانت تسع ٦٠٠ شخص.

وكما ذكرنا من قبل ليست غرفة الغاز المزعومة مصممة للاستخدام كغرفة إعدام بالغاز. وليس هناك دليل على وجود نظام إخراج الهواء، أو مروحة من أي نوع في ذلك البناء. وكان نظام التهوية لغرفة الغاز المزعومة يتكون من أربع فتحات تهوية في السقف، لا

يزيد بروزها من السقف عن قدمين من السطح . وتهوية غاز سيانيد الهيدروجين بهذه الطريقة ، لا شك وأنه سيعني وصول الغاز السام إلى المستشفى العسكري الذي يقع على مسافة قريبة مما يعني حتمًا قتل المرضى والعاملين في المستشفى ! وبما أنه لا يوجد في المبنى نظام عزل يمنع التسرب ، ولا أبواب متقنة العزل لتحويل دون وصول الغاز إلى غرفة الحرق ، ولوجود قنوات صرف تسمح للغاز بالوصول إلى كل مباني المعسكر ، ولعدم وجود نظام تدفئة ، ولا نظام لتدوير الهواء لإخراجه أو مدخنة تهوية ، ولا نظام لتوزيع الغاز ، ولوجود الرطوبة بشكل دائم ولعدم توافر التوزيع نتيجة عدد الأشخاص في الغرفة ، ولعدم وجود طريقة معقولة لشرب مادة زيكلون ب ، تُصبح محاولة استخدام هذه المشرحة كغرفة للإعدام بالغاز ، محاولة انتحار مؤكدة . وستكون النتيجة الحتمية هي إما انفجار أو تسرب يسمم كل المعسكر بالغاز القاتل .

علاوة على ذلك حتى لو استخدمت الغرفة (استناداً إلى أرقام شركة دجش ، أي ٤ أوقيات أو ٢٥ , ٠ رطل لكل ١٠٠٠ قدم مكعب) بمعدل ٤ , ٣٠ أوقية أو ٩ , ١ رطل من غاز زيكلون - ب (الوزن الأصلي لزيكلون - ب يساوي ثلاثة أضعاف غاز زيكلون - ب : وكل الأرقام هي لغاز زيكلون - ب فقط) فإنها كانت ستستخدم لمدة ١٦ ساعة كل مرة وعند درجة حرارة ٤١ فهرنهايت (استناداً إلى أرقام التبخير الرسمية للحكومة الألمانية) . ولا بد أن تستمر عملية التهوية لمدة ٢٠ ساعة ، ويتعين إجراء اختبار للتأكد من أن الغرفة آمنة . ومن المشكوك فيه أن الغاز سيخرج من الغرفة في غضون أسبوع بدون نظام تهوية لإخراج الهواء . ويتناقض ذلك بوضوح مع الادعاء بأن الغرفة

كانت تُستخدم لعدة عمليات إعدام بالغاز في اليوم الواحد .

يوضح جدول III تقديرات استخدام عنبر حرق الجثث I، وغرفة الإعدام بالغاز المزعومة نظرياً وعملياً بأقصى طاقة ممكنة .

جدول III

معدلات استخدام عنبر حرق الجثث I المفترضة للإعدام وحرق الجثث

معدل الإعدام:

٩٤ شخصاً / أسبوع (افتراضي)

معدل حرق الجثث:

٢٨٦ شخصاً / أسبوع (نظري)

١٢٦ شخصاً / أسبوع (حقيقي)

بركناو

عنابر حرق الجثث II, III, IV, V,

أسفرت الدراسة المفصلة لتلك العنابر عن النتائج التالية :

تتطابق منشآت عنابر حرق الجثث II, III تطابق المرأة، ويتكون كل منهما من عدة مشارح (عنابر لحفظ الجثث)، وغرفة حرق بكل منها ١٥ محرقة . كانت المشارح في الطابق السفلي (تحت الأرض) أما غرف الحرق ففي الدور الأرضي . وكان يستخدم مصعد لنقل الجثث من المشارح لغرفة الحرق . وتستند الرسومات الملحقة إلى الرسوم

الهندسية التي تم الحصول عليها من المتحف الوطني في أوشفيتز، والملاحظات المباشرة والمقاسات التي تمت في الموقع، والبناء من الطوب والمونة والخرسانة.

المناطق التي فُحصت هي غرف الغاز المزعومة، والمسماة بالمشرحة رقم 1# في الرسمين. وكما أشرنا بالنسبة لعنبر حرق الجثث، لم تكن هناك تهوية ولا نظام لتدوير الهواء ولا نظام عزل في الداخل أو الخارج، وعلاوة على ذلك، لا توجد أبواب للمشاريح في عنبر حرق الجثث II. وقد فحص مؤلف التقرير المنطقة، ولم يعثر على أي دليل على وجود أبواب أو أطر للأبواب. ولم يستطع الباحث التأكد من الشيء نفسه في عنبر حرق الجثث III، حيث لم تعد بعض أجزاء البناء موجودة أصلاً. لكل من المبنيين سقف من الخرسانة المدعمة، بدون أي فتحات فيما هو واضح. علاوة على أن ما ذكر عن وجود أعمدة مفرغة لنقل الغاز غير صحيح. فكل الأعمدة مصمتة ومصبوبة من الخرسانة المدعمة، بالضبط كما هو موصوف في المستندات الألمانية التي تم الاستيلاء عليها. وفتحات السقف غير معزولة. وتلك المنشآت غاية في الخطورة في حال استخدامها كغرف للإعدام بالغاز، والأرجح أن يؤدي هذا الاستخدام إلى مقتل القائمين على استخدامها، وحدوث انفجار عندما يصل الغاز إلى غرفة الحرق. وفي كل منشأة مصعد للجثث بمقاس ١, ٢ متر × ٣,٥ متر. ومن الواضح أن هذا المصعد يكفي لجثة واحدة ومعها حارس.

مساحة غرفة الغاز المزعومة في كل من عنبري حرق الجثث II, III هي ٢٥٠٠ قدم مربع. وتلك المساحة تسع ٢٧٨ شخصاً على أساس ٩ أقدام مربعة للشخص ملء الغرفة بغاز سيانيد الهيدروجين المطلوب (٢٥, ٠ رطل/ ١٠٠٠ قدم مكعب) وبافتراض ارتفاع السقف ٨

أقدام، وحجم ٢٠٠٠٠ قدم مكعب، يكون المطلوب هو ٥ أرتال من غاز زيكلون - ب. مرة أخرى، لنفترض أسبوع على الأقل للتهوية (كما في عنبر حرق الجثث I) - وهذه المدة مشكوك في أنها تكفى - إلا أنها ستساعد على إجراء الحسابات.

يوضح الجدول رقم IV أقصى معدلات الاستخدام لعنبري حرق الجثث II, III، نظرياً وعملياً)، وغرفة الإعدام بالغاز المزعومة.

جدول IV

معدلات الاستخدام الافتراضية للإعدام والحرق في عنبري حرق

الجثث II, III

عنبر حرق الجثث II

معدل الإعدام:

٢٧٨ شخصاً / أسبوع (افتراضياً)

معدل الحرق:

٧١٤ شخصاً / أسبوع (نظرياً)

٣١٥ شخصاً / أسبوع (عملياً)

عنبر حرق الجثث III

معدل الإعدام

٢٧٨ شخصاً / أسبوع (افتراضياً)

معدل الحرق

٧١٤ شخصاً / أسبوع (نظرياً)

٣١٥ شخصاً / أسبوع (عملياً)

يتطابق عنبراً حرق الجثث IV, V تماماً، حيث يتكون كل منهما من غرف حرق، بكل منها فرنان، في الواحد ٤ محركات، والعديد من الحجرات المستخدمة كمستودعات للجثث ومكاتب ومخازن. أما الغرف الداخلية فلا تتطابق تماماً. ويُقال إن بعض هذه الغرف استخدمت للإعدام بالغاز. ومن غير الممكن التأكد من الكثير من الجوانب المادية للمواقع، حيث إن المباني دُمّرت تماماً منذ زمن بعيد. ولم يتم العثور على أي شكل من أشكال العزل في أي مكان في الأساسات أو الأرضية. وحسب ما ذكر فإن أقراص زيكلون-ب كانت تُلقى - زعمًا - من خلال فتحات في الحوائط لا وجود لها الآن. وإذا كانت الرسومات المرفوعة للمباني صحيحة، فإن هذه المنشآت كذلك لم تكن غرفاً للإعدام بالغاز؛ للأسباب ذاتها التي ذكرناها بالنسبة للعنابر

III, II, I.

ومن الواضح أن البناء من الطوب الأحمر ومونة البناء وأرضية خراسانية، وليس هناك طابق تحت الأرض. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتأكد وجود منشآت إعدام أو حرق جثث في عنبري حرق الجثث V,

IV.

استناداً إلى الإحصاءات التي تم الحصول عليها من متحف أوشفيتز الوطني والقياسات التي تمت في الموقع للعنبرين IV, V، والمتعلقة بمساحات استخدام الغاز المزعومة، وبافتراض ارتفاع السقف بـ ٨ أقدام، تكون النتائج الإحصائية كالتالي:

عنبر حرق الجثث IV

١٨٧٥ قدمًا مربعًا، يسع ٢٠٩ أشخاص .

١٥٠٠٠ قدم مكعب تحتاج إلى ٣,٧٥ رطل من غاز زيكلون - ب

بمعدل ٠,٢٥ رطل / ١٠٠٠ قدم مكعب .

عنبر حرق الجثث V

٥١٢٥ قدمًا مربعًا يسع ٥٧٠ شخصًا .

٤١٠٠٠ قدم مكعب تحتاج إلى ١٠,٢٥ رطل من غاز زيكلون -

ب بمعدل ٠,٢٥ رطل / ١٠٠٠ قدم مكعب .

يوضح الجدول رقم V معدلات الاستخدام المزعومة للعنبرين , V,

IV (نظريًا وعمليًا) ولغرف الغاز بأقصى طاقة وبمدة تهوية مقدرة بأسبوع واحد .

جدول V

المعدلات الافتراضية للإعدام والحرق في عنبري الجثث IV, V

عنبر حرق الجثث IV

معدل الإعدام

٢٠٩ أشخاص / أسبوع (افتراضياً)

معدل الحرق

٣٨٥ شخصاً / أسبوع (نظرياً)

١٦٨ شخصاً / أسبوع (عملياً)

عنبر حرق الجثث V

معدل الإعدام

٥٧٠ شخصاً / أسبوع (افتراضياً)

معدل الحرق

٣٨٥ شخصاً / أسبوع (نظرياً)

١٦٨ شخصاً / أسبوع (عملياً)

أما بالنسبة للبيت الأحمر والبيت الأبيض، واللذين يُوصفان بالخندق I والخندق II، فالادعاء بأنهما كانا غرفاً للغاز فقط، ولا تتوافر أي تقديرات أو إحصاءات حول المباني في المنشأتين.

ميدانك

توجد في ميدانك عدة منشآت مهمة: غرفة الحرق الأصلية، وقد أزيلت تماماً الآن، وغرفة الحرق التي بها الغرفة المزعومة للإعدام بالغاز، وقد أعيد بناؤها الآن، ومبنى الحمام والتطهير رقم 2 #

والذي كان فيما يبدو منشأة تطهير من القمل ، ومبنى الحمام والتطهير رقم 1# ، والذي كان يضم حماماً وغرفة تطهير من القمل ومخزناً وغرفتي الغاز المزعومتين لتجريب استخدام أول أكسيد الكربون وسيانيد الهيدروجين .

ناقشنا من قبل أول غرف الحرق المستقلة والتي أزيلت تماماً الآن . وبالنسبة للحمام والمطهر رقم 2# ، فرغم أنها مغلقة فإن الفحص من خلال النوافذ يؤكد أنها كانت تُستخدم فقط كمنشأة تطهير من القمل آنفاً بشكل يشبه المنشآت الموجودة في برکناو . ورغم أننا ناقشنا آنفاً غرفة الحرق وغرفة الغاز المزعومة التي أعيد بناؤها ، فسنعرض لها بإيجاز مرة أخرى . الجزء الوحيد الذي لم يُعد بناؤه من المنشأة الأصلية هو الأفران . ويبدو الهيكل الأساسي من الخشب ، كما هو حال المنشآت الأخرى في ميدانك (باستثناء الغرف التجريبية) .

إلا أن الفحص الدقيق يوضح أن معظم المبنى مكون من الخرسانة المدعومة ، مما لا يتسق إطلاقاً مع بقية أجزاء المعسكر . وغرفة الإعدام بالغاز المزعومة ، ملاصقة لغرفة الحرق دون أية وسائل فيما يبدو لاحتواء غاز سيانيد الهيدروجين . والمبنى ليس به أي عزل ولا يصلح للتشغيل للغرض المزعوم . ويُدعى أنه أعيد بناء المنشأة استناداً إلى الرسم الأصلي للمبنى ، وهو غير موجود ، لكنه يبدو في حالته أنه ليس أكثر من غرفة حرق جثث وعدة مشارج . إنه أصغر غرفة غاز مزعومة وأقلها أهمية بين الجميع .

تتخذ منطقة التطهير والتخزين في الحمام والمطهر رقم 1# شكل حرف (L) ، وبها فاصل خشبي داخلي وباب . وحجمها ٧٦٥٧ قدماً

مكعباً ومساحتها ٨٠٦ أقدام مربعة . وبها حوائط مغطاة بالحص ، وفتحتا تهوية بالسقف غير معزولتين . كما تحوي نظام تدوير هواء مُصمماً بشكل غير سليم ، حيث توجد فتحتا السحب والطرْد بالقرب من بعضهما البعض . وتغطى البقع الزرقاء ، الناتجة فيما يبدو عن وجود صبغة حديدو - حديدك السيانيد ، أسطح الحوائط بشكل واضح . ويبدو من التصميم أنها كانت غرفة تطهير أو غرفة تخزين لمواد مطهرة . وفتحتا التهوية في السقف يمكنها فقط أن توفر تهوية طويلة المدى لمواد مخزنة . والأبواب خالية من أي عزل وليست مصممة لتكون محكمة . وليس هناك أي عزل في الغرفة من الداخل أو الخارج . كانت هناك مناطق في هذا المبنى معزولة بشكل دائم ، ولم يتمكن مؤلف التقرير من فحصها . والواقع أن هذه الغرفة لم تكن غرفة إعدام ولا تتوافر أي من المعايير التي ذكرناها .

وإذا كانت هذه الغرفة قد استخدمت ، كما يُقال ، كغرفة إعدام ، فإنها تسع ٩٠ شخصاً على الأكثر وتحتاج إلى رطلين من غاز زيكلون - ب . ويجب أن يكون وقت التهوية أسبوعاً على الأقل . ومعدل الاستخدام الأقصى للإعدام هو ٩٠ شخصاً/أسبوع .

أما غرف الغاز التجريبية المزعومة ، والموجودة في مبنى الحمام والتطهير رقم 1# ، فهي عبارة عن مبنى من الطوب متصل بالمنشأة الرئيسية بتكوين خشبي غير محكم . وهذا المبنى مُحاط من ثلاثة جوانب بمشى من الخرسانة المضغوطة . وهناك غرفتان ، ومنطقة غير معروفة ، وغرفة تحكم بها أسطوانتان من الصلب ، يُقال إنه كان يوجد بهما أول أكسيد الكربون ، ومنهما يصل في مواسير إلى الغرفتين .

وهناك أربعة أبواب من الصلب مفرزة الحواف ، ربما لوضع حشو العزل . وتُفتح الأبواب إلى الخارج وتُغلق بـ قفلين يعملان ميكانيكياً ، وقضيب إغلاق . وفي الأبواب الأربعة فتحات زجاجية للمراقبة وفي البابين الداخليين أسطوانات اختبار كيماوي لاختبار الهواء في داخل الغرفة . وتوجد في كشك المراقبة نافذة مفتوحة ٦ بوصة × ١٠ بوصة ليس بها أثر لزجاج أو أي عزل ، وعليها قضبان أفقية ورأسية وتفتح على الغرفة رقم 2# . يفتح بابان من الأربعة على الغرفة رقم 1# ، واحد في الأمام وواحد في الخلف إلى الخارج . ويفتح باب واحد على الغرفة رقم 2# من الأمام . أما الباب الرابع فينفتح على منطقة مجهولة خلف الغرفة رقم 2# . وتوجد بالغرفتين مواسير ، يقال إنها لاستخدام غاز أول أكسيد الكربون ، إلا أن المواسير في الغرفة رقم ٢ غير مكتملة ، وفيما يبدو أنها لم تكن مكتملة على الإطلاق . أما الغرفة رقم ١ فيها شبكة مواسير مكتملة منتهية بمنفذ غاز في اثنين من أركان الغرفة . ويوجد بالغرفة رقم ٢ مكان لفتحة تهوية في السقف ، لكن يبدو أنها لم تُشق أصلاً في السقف . ويوجد بالغرفة رقم ١ نظام لتدفئة وتدوير الهواء ، تصميمه رديء (المدخل والمخرج متقاربان جداً) وليس بها أثر للتهوية . والحوائط من الجص والسقف والأرضية من الخرسانة المسامية ، وليسوا معزولين لا من الداخل ولا من الخارج . وهناك نظامان للتدفئة والتدوير مبنيان على جانبي المبنى ، أحدهما للغرفة رقم ١ والآخر لشيء ما في منشأة الحمام والمطهر ، إلى الأمام (انظر الرسم) ، وكلاهما رديء التصميم وليس بهما أثر لفتحات تهوية أو إخراج عادم . وتوجد على حوائط الغرفة رقم ١ بقع حديدو - حديدك السيانيذ الزرقاء . والمبنى رطب وليس به تدفئة .

رغم أن هذه المنشآت تبدو وللوهلة الأولى مصممة بشكل مناسب، فإنها لا تتفق وكل المعايير المطلوبة لغرفة إعدام بالغاز أو منشأة تطهير. أولاً: ليس هناك أي عزل على الأسطح الداخلية أو الخارجية. ثانيًا: الممشى الخرساني يُمثل مصيدة قوية لسيانيد الهيدروجين، مما يجعل المبنى في غاية الخطورة. والغرفة رقم ٢ غير مكتملة، وربما لم تُستخدم على الإطلاق.

فشبكة المواسير غير مكتملة وفتحة التهوية لم تُشق في السقف إطلاقًا. ورغم أن الغرفة رقم ١ قابلة للتشغيل لغاز أول أكسيد الكربون، فهي سيئة التهوية وغير قابلة للتشغيل لسيانيد الهيدروجين. ونظام التدفئة/ التدوير رديء وليست هناك فتحة تهوية ولا مدخنة إخراج.

من ثم، فالرأي الهندسي الأكيد للمؤلف، هو أن الغرفتين ٢،١ لم تُستخدمًا إطلاقًا، ولا يمكن استخدامهما على الإطلاق كغرف إعدام بالغاز. ولا توجد أية منشأة في ميدانك مناسبة، أو استخدمت، لأغراض الإعدام.

مساحة الغرفة رقم ١ هي ٤٨٠ قدمًا مربعًا، وحجمها ٤٢٤٠ قدمًا مكعبًا وتسع ٥٤ شخصًا وتحتاج لرطل من غاز زيكلون - ب. ومساحة الغرفة رقم ٢ هي ٢٠٩ قدمًا مربعًا وحجمها ١٨٥٠ قدمًا مكعبًا وتسع ٢٤ شخصًا وتحتاج لنصف (٥، ٠) رطل غاز زيكلون - ب. وبافتراض استخدام الغرفتين للإعدام بالغاز، يوضح الجدول رقم VI أقصى معدل إعدام أسبوعي لهما.

جدول VI معدل الإعدام الافتراضي في ميدانك

الغرفة رقم / 11#	٥٤ شخصاً / أسبوع
الغرفة رقم / 22#	٢٤ شخصاً / أسبوع

الإحصائيات

الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم VII معدة لهذا التقرير . وبافتراض وجود غرف الإعدام بالغاز (وهي لم توجد) تمثل هذه الأرقام أقصى قدرات استخدام لمدة ٢٤ ساعة يومياً وسبعة أيام في الأسبوع لكل منشأة وكمية غاز زيكلون- ب المطلوبة .

بالنسبة لمنشآت الإعدام الإضافية المزعومة في شيلمنو Chelmnو (أي مراوح الغاز) وبلزك Belzec وسوبيبور Sobibor وتريبلنكا Treblinka وغيرها ، تجدر الإشارة إلى أن ما يدعى هو استخدام غاز أول أكسيد الكربون . وكما ناقشنا آنفاً ، فإن غاز أول أكسيد الكربون ليس غاز إعدام ، ويعتقد مؤلف التقرير أنه قبل أن يبدأ تأثير الغاز سيكون الجميع قد اختنقوا من نقص الأكسجين إذا وضعوا في غرفة محكمة ، وفي رأي المؤلف العلمي أن أحداً لم يمت بالإعدام بغاز أول أكسيد الكربون .

تدعى وثيقة المحكمة العسكرية الدولية رقم L- 022 أن مليوناً و٧٦٥ ألف يهودي أُعدموا بالغاز في بركنياو ما بين أبريل ١٩٤٢ وأبريل ١٩٤٤ .

لكن غرف الإعدام بالغاز المزعومة في بركيئاو لا يمكنها - وإن عملت بأقصى طاقتها - إعدام أكثر من ١٠٥٦٨٨ شخصاً في مدة أطول من المذكورة في الادعاء، وذلك مع التفاوض عن عدم إمكان تشغيلها بدون أن تبين من حولها وبدون أن تنفجر.

جدول VII: مجمل معدلات الإعدام والحرق المقترض بالحد الأقصى

رطل/كجم	جث حرق (عملية)	جث حرق (نظرياً)	إعدام بالغاز (افتراضي)	
				عبر حرق الجثث رقم I (١٩٤١/١١ - ١٩٤٣/٥)
				إجمالي
			٦٧٦٨	٧٢ أسبوع بمعدل ٩٤/أسبوع
		٢٠٥٩٢		٧٢ أسبوع بمعدل ٢٨٦/أسبوع
	٩٠٧٢			٧٢ أسبوع بمعدل ١٢٦/أسبوع
٦١,٢/١٣٦				إجمالي غاز زيكلون - ب
				عبر حرق الجثث رقم II (١٩٤٣/٣ - ١٩٤٤/١١)
				إجمالي
			٢٣٣٥٢	٨٤ أسبوع بمعدل ٢٧٨/أسبوع
		٥٩٩٧٦		٨٤ أسبوع بمعدل ٧١٤/أسبوع
	٢٦٤٦٠			٤٨ أسبوع بمعدل ٣١٥/أسبوع
١٨٩/٤٢٠				إجمالي غاز زيكلون - ب
				عبر حرق الجثث III (١٩٤٣/٦ - ١٩٤٤/١١)
			٢٠٠١٦	٧٢ أسبوع بمعدل ٢٧٨/أسبوع
		٥١٤٠٨		٧٢ أسبوع بمعدل ٧١٤/أسبوع
	٢٢٦٨٠			٧٢ أسبوع بمعدل ٣١٥/أسبوع
١٦٢/٣٦٠				إجمالي غاز زيكلون - ب
				عبر حرق الجثث IV (١٩٤٣/٣ - ١٩٤٤/١٠)
			١٦٧٢٠	٨٠ أسبوع بمعدل ٢٠٩/أسبوع
		٣٠٨٠٠		٨٠ أسبوع بمعدل ٣٨٥/أسبوع
	١٣٤٤٠			٨٠ أسبوع بمعدل ١٦٨/أسبوع
١٣٥/٣٠٠				إجمالي غاز زيكلون - ب

رطل/كجم	جث حرقت (عمليا)	جث حرقت (نظريا)	إعدام بالغاز (اقتراضي)	
				عنبير حرق الجثث رقم I (١٩٤١/١١ - ١٩٤٣/٥)
			٤٥٦٠٠	إجمالي
		٣٠٨٠٠		٧٢ أسبوع بمعدل ٩٤/أسبوع
	١٣٤٤٠			٧٢ أسبوع بمعدل ٢٨٦/أسبوع
٣٦٩/٨٢٠				٧٢ أسبوع بمعدل ١٢٦/أسبوع
				إجمالي غاز زيكلون - ب
			٥٤٠٠	عنبير حرق الجثث رقم II (١٩٤٣/٣ - ١٩٤٤/١١)
٥٤/١٢٠				إجمالي
				٨٤ أسبوع بمعدل ٢٧٨/أسبوع
			٣٢٤٠	٨٤ أسبوع بمعدل ٧١٤/أسبوع
٢٧/٦٠				٤٨ أسبوع بمعدل ٣١٥/أسبوع
			١٤٤٠	إجمالي غاز زيكلون - ب
١٣,٥/٣١				عنبير حرق الجثث III (١٩٤٣/٦ - ١٩٤٤/١١)
			١٤٤٠	٧٢ أسبوع بمعدل ٢٧٨/أسبوع
		٤٢٨٤٠		٧٢ أسبوع بمعدل ٧١٤/أسبوع
	١٨٩٠٠			٧٢ أسبوع بمعدل ٣١٥/أسبوع
١٣,٥/٣٠				إجمالي غاز زيكلون - ب
				عنبير حرق الجثث IV (١٩٤٣/٣ - ١٩٤٤/١٠)
		٥٧٦٠		٨٠ أسبوع بمعدل ٢٠٩/أسبوع
١٠٢٤.٢/٢٢٧٦	١٠٦٥١٢	٢٤٢١٧٦	١٢٣٩٧٦	٨٠ أسبوع بمعدل ٣٨٥/أسبوع

الخلاصة

بعد مراجعة كل المواد المتوافرة، وفحص كل المواقع في أوشفيتز وبركناو و ميدانك، نجد الأدلة في أي من هذه المواقع صارخة. والرأي العلمي والهندسي لمؤلف هذا التقرير هو أن غرف الإعدام بالغاز المزعومة في المواقع محل الفحص لم تُستخدم، ولا يمكن استخدامها إطلاقاً، أو التفكير في استخدامها كغرف للإعدام بالغاز.

أعدّ في الخامس من أبريل عام ١٩٨٨ في مالديني ،
ماساشوستس .

فريد لوشتر

كبير المهندسين

الفهرس

٥	مقدمة الناشر
١٩	تصدير
٢٩	تقرير لوشر
٣١	- المدخل
٣١	- الهدف
٣٢	- الخلفية
٣٣	- الإطار
٣٤	- الملخص والتائج
٣٥	- الوسائل
	- استخدام غاز سيانيد الهيدروجين، وزيكلون ب
٣٦	كمطهرات غازية
٤٠	- معايير التصميم لمنشأة تطهير الغاز
٤٣	- معايير التصميم لغرفة الإعدام بالغاز
٤٥	- غرف الإعدام بالغاز فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٢٠
٤٨	- الآثار السامة لغاز سيانيد الهيدروجين
٤٩	- ملخص تاريخي لغرف الإعدام بالغاز الألمانية المزعومة ..

٥٢	- التصميم وخطوات العمل في الغرف المزعومة للإعدام بالغاز
٥٦	- عنابر حرق الجثث
٦٢	- جوانب البحث الجنائي لسيانيد الهيدروجين ومركبات السيانيد وعنابر حرق الجثث
٦٥	- أوشفيتز، عنبر حرق الجثث I
٦٨	- بركناو، عنابر حرق الجثث II و III و IV و V
٧٢	- عنبر حرق الجثث IV
٧٢	- عنبر حرق الجثث V
٧٣	- ميدانك
٧٨	- الإحصائيات
٨٣	- الخلاصة